



تقرير الإنجاز السنوي

2 0 2 5





هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

تقرير الإنجاز السنوي

2 0 2 5

المقر الرئيسي – رام الله / الماصيون دوار محمود درويش

تلفاكس مكتب الرئيس: 02-2989115

فاكس : 02-2989130

هاتف : 02-2989133

تقرير الإنجاز السنوي

2025

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان



قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
9	تقديم رئيس الهيئة
11	تعريف بالهيئة
13	بيان الرؤية والرسالة
15	السياسات والأدوات العامة للهيئة في ممارسة مهامها وتنفيذ تدخلاتها
17	أبرز الإنجازات على مستوى المحاور الاستراتيجية
19	محور دعم الصمود والعمل الشعبي
38	محور المساعدة القانونية
48	محور التوثيق والنشر والمعلومات
55	محور الوحدات والإدارات المساندة
65	أبرز صور الأنشطة

من كلمات لفخامة السيد الرئيس محمود عباس

- عن الثوابت والقرار الوطني: "رغم كل المؤامرات والضغوطات حافظنا على قرارنا الوطني المستقل وتمسكنا بثوابتنا."
- عن الحق الفلسطيني: "لا يسألني البعض، هل أنت متفائل أم متشائم. وأقول: لا هذا ولا ذلك، إنما أنا صاحب حق، وما ضاع حق وراعه مطالب."
- عن الدولة والاحتلال: "نحن نقول: لا يوجد شعب زائد في الشرق الأوسط. بل توجد دولة ناقصة، هي دولة فلسطين."
- عن السلام والقدس: "نحن نؤمن بالسلام، ولكن يجب أن ينهي الاحتلال الغاشم سياسته الاستيطانية، ويجب أن تكون القدس عاصمتنا الأبدية."



تقديم رئيس الهيئة

في السنوات الأخيرة شهد ملف المقاومة الشعبية، بوصفه أحد أهم أدوات إحباط مخططات التوسع الاستيطاني الاستعماري، تحولات نوعية لعل أبرزها تنامي الوعي الشعبي والالتفاف الجماهيري الواسع حول هذا الخيار النضالي، الذي أثبت قدرته على



توفير مسار وطني تراكمي لمواجهة مشروع الاحتلال الممتد منذ أكثر من ستة وسبعين عاماً. وقد أسهمت التجارب الميدانية المتراكمة في ترسيخ قناعة وطنية متزايدة بفاعلية المقاومة الشعبية باعتبارها خياراً استراتيجياً قادراً على توحيد الطاقات الوطنية وتوسيع دائرة المشاركة الشعبية في حماية الأرض والوجود الفلسطيني .

ومن هذا السياق تنبع جهود هيئة مقاومة الجدار والاستيطان باعتبارها

رافعة وطنية لجهود المقاومة الشعبية، وحاضنة مؤسسية تسعى إلى مراكمة هذه الجهود وتعظيم أثرها على المستويين الوطني والجماهيري. فإلى جانب الدور الميداني في دعم الفعل الشعبي وتعزيز صمود المواطنين، عملت الهيئة، منذ إنشائها بموجب مرسوم فخامة الرئيس في العام 2014، على تطوير مجموعة من الأدوات والبرامج التي تشكل إطاراً استراتيجياً داعماً لجهود المقاومة الشعبية. وفي مقدمة هذه الأدوات يأتي برنامج دعم الصمود بأشكاله المختلفة، الذي يستهدف تعزيز بقاء الإنسان الفلسطيني على أرضه من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، انطلاقاً من قناعة راسخة بأن الإنسان الفلسطيني هو رأس الحربة في معركة الدفاع عن الأرض والسياسج الأخير لحمايتها. ويضاف إلى ذلك برنامج المساعدة القانونية الذي يواجه إجراءات الاحتلال عبر الملاحقة القانونية وكشف بطلانها، إلى جانب منظومة التوثيق التي تعمل بشكل متواصل على رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال والمستوطنين، وكشف طبيعة المشروع الاستيطاني الاستعماري أمام الرأي العام الوطني والدولي.

واليوم، وبعد أكثر من عقد على تأسيس الهيئة، وفي ظل التحولات السياسية والميدانية المتسارعة والتحديات المتزايدة التي يفرضها الاحتلال على الأرض الفلسطينية، تواصل الهيئة تطوير أدوات عملها وتعزيز شراكاتها الوطنية والدولية، بصفتها هيئة مستقلة تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد حرصت الهيئة خلال هذه السنوات على ترسيخ نهج العمل التكاملي مع مختلف المؤسسات الرسمية والأهلية والفعاليات الشعبية، وكذلك مع المؤسسات الدولية المعنية، إيماناً منها بأن مواجهة المشروع الاستيطاني تتطلب عملاً جماعياً متعدد الأدوات والرؤى، يتجاوز زاوية النظر الواحدة ويؤسس لشراكة واسعة قادرة على تعظيم الأثر الوطني والدولي لجهود حماية الأرض الفلسطينية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة توسعاً ملحوظاً في القدرات الإدارية والمالية والفنية للهيئة، حيث ازداد عدد كوادرها من أصحاب الاختصاصات المختلفة، وتعززت إمكاناتها بما يمكنها من أداء دورها بصورة أكثر كفاءة ومرونة، وبما يتيح لها

الاستجابة السريعة لمتطلبات تعزيز صمود المواطنين في المناطق المهتدة، والتعامل مع وتيرة التصعيد المتسارعة في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي. ويشمل ذلك توثيق الانتهاكات والاعتداءات، وتقديم الدعم القانوني للمواطنين، وقيادة الجهود الشعبية والجماعية في مواجهة سياسات الاحتلال وإجراءاته وتشريعته الهادفة إلى تفرغ الأرض الفلسطينية من سكانها الأصليين والاستيلاء على مزيد من الأراضي لصالح المشاريع الاستعمارية، بما في ذلك بناء المستوطنات وتوسيعها وتعزيز منظومة الفصل العنصري.

وعلى صعيد الانتشار الجغرافي، عملت الهيئة على توسيع حضورها الميداني من خلال إنشاء مجموعة من المكاتب الملحقة بمديرياتها المركزية في المحافظات الفلسطينية، بما يعزز قدرتها على الوصول إلى المناطق المستهدفة، ويرفع من جاهزيتها للتعامل مع التحديات الميدانية بسرعة وفاعلية.

ويأتي تقرير إنجازات العام 2025 في سياق مرحلة بالغة الحساسية من تاريخ القضية الفلسطينية، حيث يتواصل التصعيد غير المسبوق في سياسات الاستيطان والضم، وتزايد اعتداءات الاحتلال والمستوطنين بحق الأرض والإنسان الفلسطيني. ومع ذلك، واصلت الهيئة أداء دورها الوطني بثبات، مستندة إلى قناعة راسخة بأن الاحتلال إلى زوال، وأن الأرض التي تشكل بوصلة عملنا وعلامتنا الحيوية ستبقى محور نضالنا حتى استعادتها كاملة، سليمة معافاة. وفي هذا الإطار، يعكس هذا التقرير خلاصة الجهود التي بذلتها الهيئة خلال العام 2025، بما حملة من تحديات جسام، وإصرار متجدد على مواصلة العمل دفاعاً عن الأرض وتعزيزاً لصمود الإنسان الفلسطيني، وصولاً إلى الحرية والعدالة الانتصار.

مؤيد شعبان

رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

تعريف بالهيئة

هي مؤسسة وطنية فلسطينية تتبع لمنظمة التحرير الفلسطينية، أنشئت حسب المادة (3) من مرسوم فخامة الرئيس لسنة 2014 بشأن انشاء هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. ومن هنا تتمثل أبرز مهامها؛ منها تفعيل القرارات الدولية بشأن جدار الضم والاستيطان بما فيها قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي لسنة 2004، وتوفير الحماية القانونية للأراضي المستهدفة والمهددة بالمصادرة والترحيل، وتوفير الدعم اللازم للمتضررين إجراءات الاحتلال واعتداءات مستعمريه. وأخيراً؛ ملاحقة المؤسسات والأشخاص والشركات التي تعمل في مجال الاستيطان الاستعماري على الأراضي الفلسطينية.



بيان الرؤية

"تتطلع الهيئة إلى وطن خال من الجدار والاستيطان، وطن ينعم بالحرية والاستقلال"

بيان الرسالة

"العمل على تنفيذ القرارات الدولية بشأن الجدار والاستيطان والاحتلال، وتثبيت حق الشعب الفلسطيني في أرضه وممتلكاته وثرواته الطبيعية، ومواجهة تحديات الاحتلال واعتداءاته"

تعمل الهيئة على تحقيق خمسة أهداف إستراتيجية:

- توفير الحماية القانونية للمواطنين الفلسطينيين في المناطق المتضررة جراء سياسات الإستيطان الإستعماري وجدار الضم والتوسع العنصري.
- دعم صمود المواطنين في المناطق المتضررة والمهددة
- دعم العمل الشعبي وتفعيل أدواته
- تعزيز فعالية عمليات التوثيق والأبحاث والنشر
- تعزيز مفهوم الشراكة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي

مهام هيئة مقاومة الجدار والإستيطان:

- دعم صمود المواطنين في وجه الإجراءات والسياسات والإعتداءات الإسرائيلية التي تمارس من قبل سلطات والإحتلال وقطعان المستوطنين.
- مواجهة مخططات الإحتلال بخصوص هدم وتهجير قرية الخان الأحمر وغيرها من القرى والتجمعات المهددة.
- رفع الروح المعنوية لدى المواطنين ومؤازرتهم في سياق المقاومة الشعبية السلمية في أماكن الإشتباك وفي المناطق والتجمعات الفلسطينية المهددة.
- الحفاظ على زخم مجابهة المشاريع الإستيطانية والإستيلاء على الممتلكات والموارد الفلسطينية.
- منع تسريب العديد من الأراضي الفلسطينية من خلال شركات الإستيطان ومتابعة كافة القضايا التي لها علاقة بالمصادرات والهدم والإخلاء.
- تقديم الدعم القانوني للمواطنين في وجه المشاريع الإستيطانية بما فيها بناء جدار الضم والتوسع.
- تسليط الضوء على انتهاكات سلطات الإحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها الإعتداءات والتخريب والمصادرة والهدم ومشاريع الإخلاء القسري.
- توثيق الإنتهاكات والإعتداءات التي ترتكب من قبل سلطات الإحتلال وقطعان المستوطنين بحق المواطنين وممتلكاتهم.
- تسليط الضوء على معاناة المواطنين الفلسطينيين لا سيما في المناطق المسماة "ج"، ووضع خطط الإنتشار وخطط دعم الصمود اللازمة.
- مواصلة البناء المؤسسي لهيئة مقاومة الجدار والإستيطان بما فيها تطوير وبناء قدرات الكادر البشري لتمكينه من القيام بالواجبات والمسؤوليات المنوطة بالهيئة.

السياسات والأدوات العامة للهيئة في ممارسة مهامها وتنفيذ تدخلاتها:

إن تغيير نهج تحديد الأولويات ونهج تنفيذ التدخلات الخاصة بمناهضة الإستيطان يستدعي العمل ضمن المبادئ والأدوات التالية، التي تعتبر الركائز الرئيسية لنهج وعمل هيئة مقاومة الجدار والإستيطان:

1. الأداة الأولى: الاستباقية Preventive Measures

الانتقال من منهجية ردة الفعل إلى المبادرة والعمل الاستباقي لطالما اقتصر عمل الهيئة بشكل عام على ردة الفعل تجاه ما يجري من أحداث وانتهاكات واعتداءات من قبل سلطات الاحتلال وقطعان المستوطنين وذلك نظراً لظروف موضوعية كانت تحكم عمل الهيئة منها الإمكانيات المحدودة من موارد وكوادر لازمة، وايضا غياب خطة عمل شاملة ترسم معالم الطريق وتحدد التدخلات بنظرة ممنهجة وإستراتيجية. حان الأوان لتغيير نمط العمل من ردة الفعل إلى العمل الاستباقي نظراً لخطورة المرحلة وتعاضم الانتهاكات والاعتداءات على المواطن الفلسطيني وممتلكاته ووجوده على هذه الأرض لا سيما في ظل وجود إستراتيجية لدى سلطات الاحتلال تتمثل بتكريس واقع الاستعمار وبما يشمل وجود مخططات استعمارية خطيرة تستهدف لوجود الفلسطيني ويستهدف الحلم الوطني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بما يشمل ذلك سياسات الهدم والتشريد القسري للقرى والتجمعات الفلسطينية لا سيما في المنطقة المسماة (ج).

2. الأداة الثانية: سرعة التنفيذ Efficiency & Flexibility

عند الحديث عن ضرورة القيام بتدخلات وإجراءات على أرض الواقع لمجابهة المشروع الاستعماري الإحلالي، بما يشمل تعزيز صمود المواطنين وتثبيتهم على أرضهم، فلا بد أن يتم ذلك على وجه السرعة وبعيدا عن البيروقراطية والإجراءات المضنية التي تستنزف الجهد والوقت ولكن بما يضمن التقييد بالأسس والمبادئ المالية والإدارية المعمول بها. إن التأخير في القيام بالتدخلات الازمة سينعكس سلباً على تحقيق الهدف المنشود وذلك لأن الاحتلال يسعى وبسرعة فائقة إلى تكريس وقائع جديدة على الأرض ولن يعطي الوقت اللازم لمجابهة هذه السياسات والإجراءات الاستعمارية التي تسير بوتيرة عالية.

3. الأداة الثالثة: أقل التكاليف Minimal Cost

تعتمد الهيئة مبدأ أقل التكاليف في منهجية عملها ومن خلال تنفيذ الأنشطة والتدخلات الأمة بما فيها الدعم المقدم ضمن إطار تعزيز الصمود.

إن مبدأ أقل التكاليف يعتبر أحد التوجهات الرئيسية التي تحكم عمل الهيئة وذلك نظراً لشح الموارد من جهة، وايضا بسبب ان معظم التدخلات والأنشطة يتم تنفيذها بالإعتماد على كادر الهيئة وضمن الإمكانيات اللوجستية المتاحة للهيئة وعلى مبدأ تعظيم الإستفادة من الموارد المالية المتاحة بالحد الأقصى.

4. الأداة الرابعة: قبول مبدأ المخاطرة Taking Risk

إن طبيعة عمل ونطاق إختصاص هيئة مقاومة الجدار والإستيطان، وطبيعة التدخلات والأنشطة، والسياق العام التي يتم فيه تنفيذ هذه الأنشطة والتدخلات تتسم بطابع فريد ومميز عن أي قطاع آخر.

إن مجابهة المشروع الاستعماري الإحلالي، ومجابهة الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة الناجمة عن هذا المشروع، بما فيها تعزيز صمود المواطنين في القرى والتجمعات المهدة، وإيصال الخدمات والدعم اللازم في هذه المناطق، وما ينجم عنه من ردة فعل عنيفة من قبل سلطات الاحتلال بما فيها إعتداءات جسدية وهدم وتخريب ومصادرة وإعاقة عمل كل ذلك يستلزم العمل ضمن منظومة

قبول مبدأ المخاطرة، خاصة أن الإحتلال وضمن منظومة السياسة والتشريعية يلجأ إلى وسائل عدة لتنفيذ أجدته الاستعمارية بما فيها نظام التراخيص المزعوم والقوانين والأوامر العسكرية الاحتلالية التي تعيق اي تدخلات خاصة في المنطقة المسماة (ج). وعليه لابد من العمل وبجزم وسرعة وفي نطاق قبول مبدأ المخاطرة وإداركاً لحقيقة أن بعض المشاريع وإعادة البناء قد تكون عرضة للهدم والتخريب من قبل سلطات الاحتلال والمستعمرين الذين يعملون كمقاولي هدم وتخريب في الأرض الفلسطينية المحتلة.

5. الأداة الخامسة: إعادة البناء وجبر الأضرار في كل مرة **Re-building and Reparation of Damages**

ان مجابهة سياسات الهدم والتخريب للممتلكات الفلسطينية بما فيها المنازل والخدمات الأساسية والإجتماعية في القرى والتجمعات الفلسطينية تسلتزم منا إعادة البناء وجبر الأضرار بصورة مستمرة دون ملل أو كلل. ان دعم صمود المواطنين وتثبيتهم على أراضيهم وفي قراهم وتجمعاتهم المهدهة يستلزم إعادة بناء ما يتم هدمه من قبل سلطات الاحتلال ويستلزم جبر الأضرار وبصورة سريعة من أجل ضمان عدم إخلاء القرى والتجمعات من ساكنيها وتفويت الفرصة على الاحتلال لفرض بيئة قسرية طارده للمواطنين من أراضيهم وقراهم وتجمعاتهم لا سيما المنطقة المسماة (ج).

6. الأداة السادسة: تقديم الدعم ولو بالحد الأدنى **Possible Support**

تعتمد الهيئة مبدأ تقديم الدعم ولو بالحد الأدنى وضمن الإمكانيات المتاحة وعدم النكوص عن تقديم الخدمات وتنفيذ التدخلات بغض النظر عن حجم ونطاق الخدمة أو التدخل وذلك لإبقاء جذوة التواصل مع المواطنين في المناطق المهدهة وتقديم ما يمكن تقديمه من دعم لتعزيز صمود المواطنين.

7. تقديم الدعم وايصال الخدمات الأساسية على قاعدة البدائل المتاحة **Alternatives**

تعتمد الهيئة سياسة البدائل عند تقديم الخدمات اللازمة والتدخلات المطلوبة للقرى والتجمعات والاراضي المهدهة. فمثلاً عند الحديث عن ايصال المياه للأراضي أو التجمعات المهدهة، تقوم الهيئة بإيصال هذه الخدمة ضمن الإمكانيات والوسائل المتاحة نظراً لقيود الاحتلال، فإن كان بالإمكان عمل شبكة مياه كان به وإن تعذر يتم ايصال المياه بأي وسيلة. وإن كانت من خلال خط مياه بلاستيكي. هذا ينطبق على باقي التدخلات والخدمات التي تقوم بها الهيئة لكي لا نكون مكتوفي الأيدي ورهن القيود الاحتلالية المفروضة.

أبرز الإنجازات
على مستوى المحاور الاستراتيجية
2025



أبرز الإنجازات
محور دعم الصمود والعمل الشعبي

محور دعم الصمود والعمل الشعبي

تتمثل مجالات عمل الهيئة في هذا المحور من خلال تعزيز منظومة دعم صمود المواطنين في المناطق المهتدة وإفشال مخططات التهجير القسري، وتعزيز الاستجابة السريعة لاحتياجات المواطنين في المناطق المهتدة مع المؤسسات ذات الاختصاص والتمكين الاقتصادي للأسر التي ترأسها نساء في هذه المناطق وتقديم الخدمات الأساسية للتجمعات المهتدة في المناطق المسماة "ج". بالإضافة إلى تعزيز حالة التضامن الدولي مع حقوق الشعب الفلسطيني، وتعزيز العمل الشعبي التطوعي وتفعيل آليات المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية، وتعزيز حالة التضامن الدولي مع حقوق الشعب الفلسطيني من خلال المتطوعين والنشطاء الأجانب.

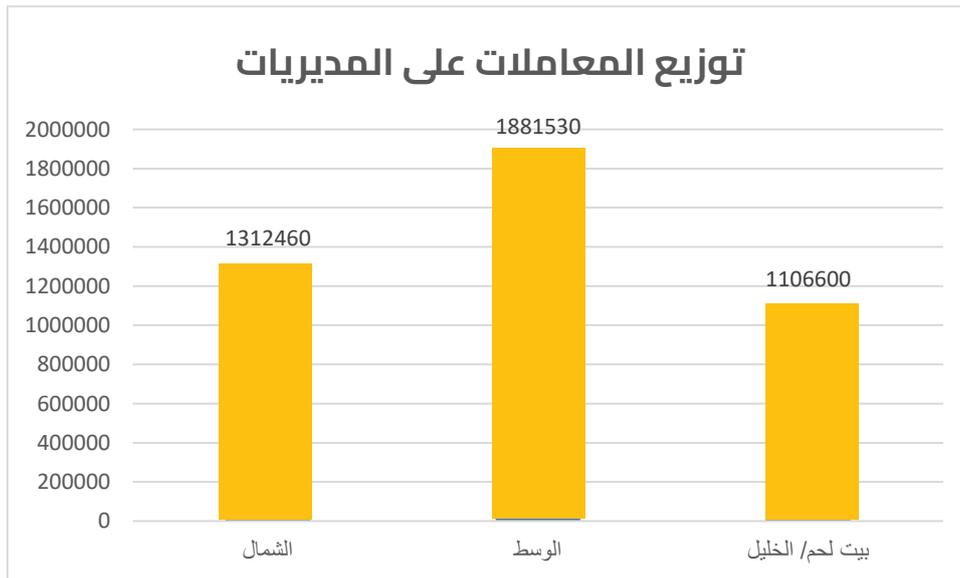
مصفوفة التدخلات

الهدف الاستراتيجي		تقديم الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الضرورية للتجمعات المهتدة
الاهداف الفرعية	الأنشطة	مستوى التقدم
دعم إنشاء مرافق وخدمات صحية في التجمعات المهتدة لا سيما البدوية منها.	تم انجاز 881 معاملة بمبلغ 4,581,791 شيكل في المناطق المصنفة (ج) والمهتدة بالمصادرة والهدم والترحيل والاعتداءات من قبل الاحتلال	%7
دعم مرافق وخدمات تعليمية ولو بالحد الأدنى في التجمعات المهتدة.		%5
شق الطرق الزراعية لتسهيل وصول المواطنين وحماية الأراضي في تلك التجمعات.		%9
تقديم مستلزمات حماية اراضي وأشتال زراعية وأعمال حراثة.		%7
تقديم مساعدات اغاثية وطارئة للتجمعات المهتدة في الظروف الصعبة.		%6
الهدف الاستراتيجي		ضمان ايصال الخدمات الأساسية للتجمعات المهتدة ولو بالحد الأدنى ضمن الوسائل والإمكانيات المتاحة
الاهداف الفرعية	الأنشطة	مستوى التقدم
جبر الأضرار وإعادة الإصلاح للمنازل والمنشآت عرضة لإعتداءات الإحتلال وقطعان المستوطنين.	بلغ عدد المعاملات الفردية المقدمة للمواطنين في المناطق المصنفة (ج) والمهتدة بيوتهم وأراضيهم من إعتداءات الإحتلال بكافة مكوناته 715 مستفيداً تقدر قيمتها 3,877,050 شيكل.	%10
ايصال خدمات المياه للتجمعات والأراضي المهتدة بالوسائل المتاحة.		%5
ايصال خدمات الإنارة للتجمعات والأراضي المهتدة بالوسائل المتاحة.		%5
شق الطرق الترابية المؤدية للتجمعات والأراضي المحيطة بها.		%5
الهدف الإستراتيجي	تعزيز العمل الشعبي وتفعيل لجان الحراسة	

مستوى التقدم	الأنشطة	
30%	تم تفعيل العمل في 13 لجان حراسة جديدة	تفعيل لجان الحراسة في القرى والبلدات الفلسطينية التي تتعرض لاعتداءات المستوطنين.
10- %		تنظيم الفعاليات الشعبية في أكثر المواقع المهددة

لقد قامت الهيئة في عام 2025 وبالتنسيق مع المديریات في الشمال والوسط والجنوب ومكتب بیت لحم بإنجاز 881 معاملة بمبلغ 4,581,791 شيكل في المناطق المصنفة (ج) والمهددة بالمصادرة والهدم والتحويل والاعتداءات من قبل الاحتلال،

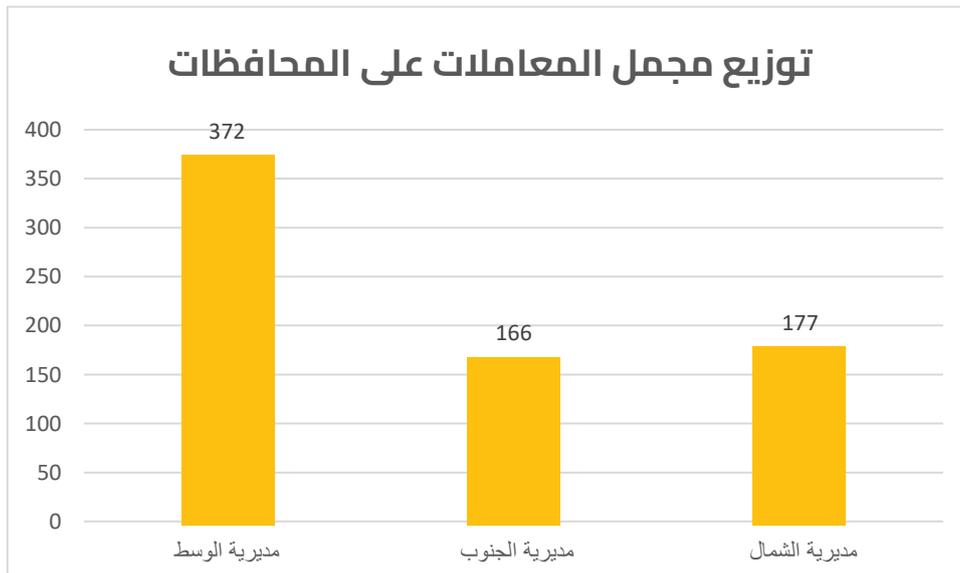
المجموع	غرامات وكفالات	الجرحي	دعم الصمود	
1312460	88360	50500	1173600	الشمال
1881530	99880	109500	1672150	الوسط
1106600	47300	28000	1031300	بیت لحم/ الخلیل
4300590	235540	188000	2895010	المجموع



أولاً- دعم الصمود

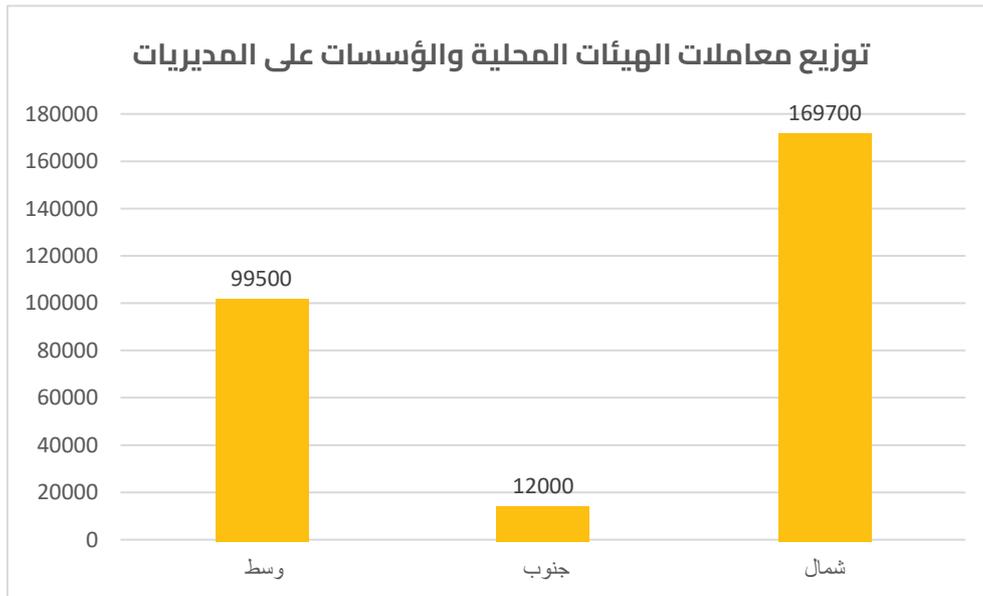
1. معاملات فردية للمواطنين في المناطق المصنفة (ج) والمهددة بيوثم وأراضيهم من إعتداءات الإحتلال بكافة مكوناته حيث تقوم الإدارة العامة للعمل الشعبي ودعم الصمود في الهيئة على دعم صمودهم لتعزيز بقائهم وحمايتهم ومقاومة مخططات مصادرة ممتلكاتهم، حيث بلغ عدد الهيئات المحلية والمؤسسات المستفيدة 715 مساعدة قدرت قيمتها 3,877,050 شيكل وقد وزعت على المحافظات كما يلي:

المحافظة	عدد المساعدات	قيمة المساعدات
مديرية الوسط		
رام الله	244	1091150
اريجا	58	306500
القدس	70	274500
مديرية الجنوب		
الخليل	105	645700
بيت لحم	61	385600
مديرية الشمال		
نابلس	85	571000
قلقيلية	25	153600
طولكرم	10	100000
سلفيت	70	223000
جنين	10	61000
طوباس	11	65000
المجموع	715 مساعدة	38770 شيكل



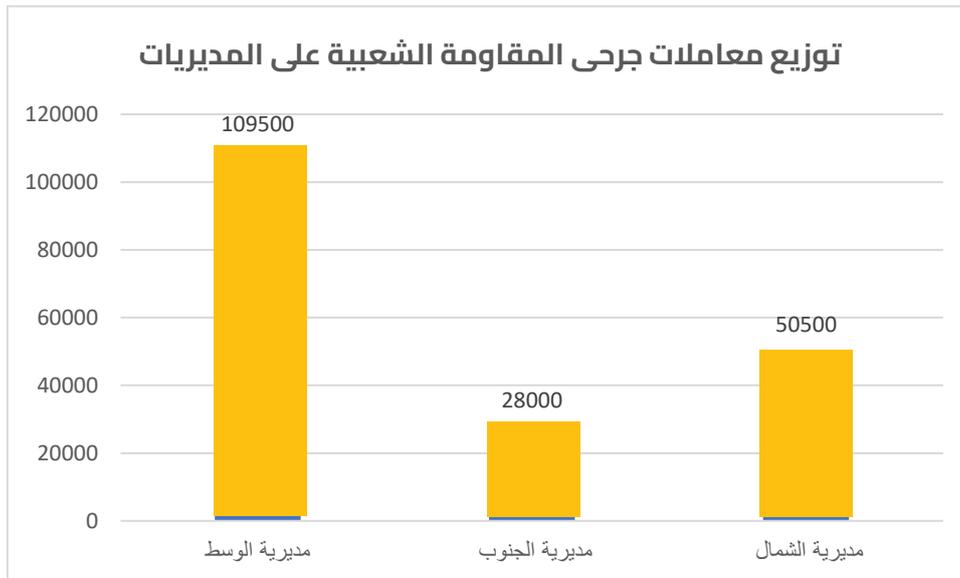
2. الهيئات المحلية ومؤسسات ولمان، حيث عملت الهيئة على تحفيز المواطنين على التوجه للعمل والتواجد والسكن في المناطق المصنفة (ج) من خلال توفير مقومات البقاء والصمود من طرق زراعية وخطوط مياه وكهرباء وحرارة الأرض، حيث بلغ عدد المعاملات 27 مستفيداً تقدر قيمتها 281200 شيكل .

المحافظة	عدد المساعدات	قيمة المساعدات
مديرية الوسط		
رام الله	7	88500
القدس	2	11000
مديرية الجنوب		
الخليل	2	12000
مديرية الشمال		
فلسطينية	5	50200
طولكرم	2	7000
نابلس	2	7000
سلفيت	3	35000
جنين	2	45000
طوباس	2	25500
المجموع	27 مساعدة	281200 شيكل



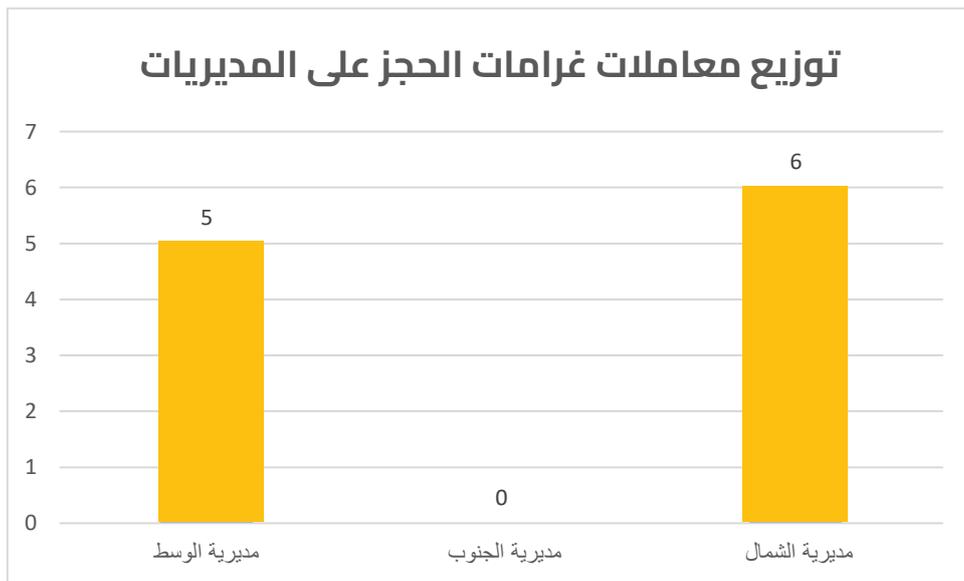
3. الدعم المقدم لجرحي المقاومة الشعبية، تعمل الهيئة على الوقوف إلى جانب المواطنين الذين أصيبوا أثناء فعاليات المقاومة الشعبية السلمية في أكثر المناطق تعرضا لاعتداءات المستعمرين والمخططات الاستيطانية الاستعمارية، حيث أنجزت الهيئة 72 معاملة بمبلغ وصل 188000 شيكل في مجمل العام 2025

المحافظة	عدد المساعدات	قيمة المساعدات
مديرية الوسط		
رام الله	28	92500
اريحا	3	8000
القدس	5	9000
مديرية الجنوب		
الخليل	6	25000
بيت لحم	1	3000
مديرية الشمال		
نابلس	17	29500
قلقيلية	2	4000
طولكرم	1	1000
طوباس	9	16000
المجموع	72 مساعدة	188000 شيكل



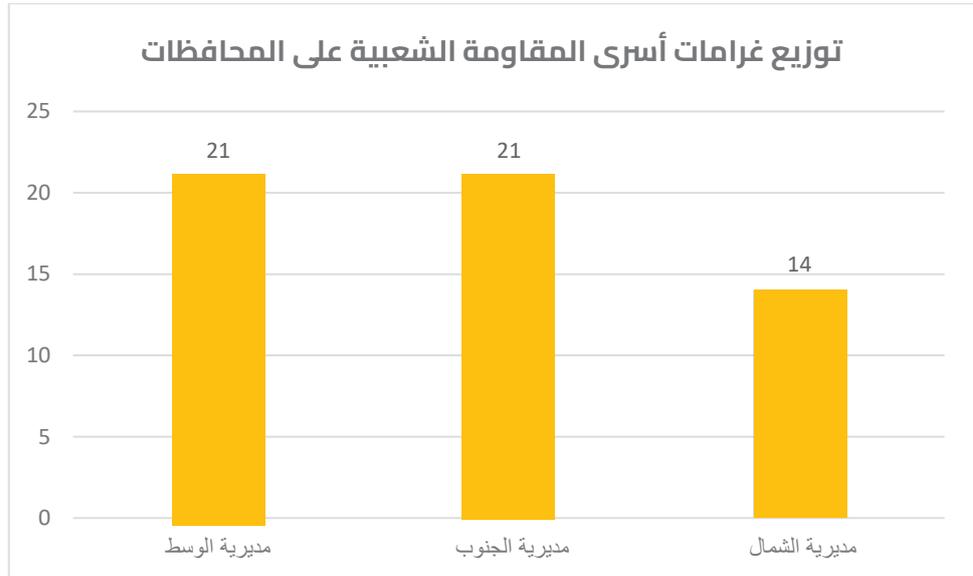
ب: المساعدة بدفع غرامات الآليات والمعدات المحتجزة من قبل الإحتلال: بلغ عدد المساعدات 11 مساعدة بقيمة 64954 شيكل، حيث يسعى الإحتلال الاسرائيلي إلى خلق بيئة طاردة للمزارعين البدو من خلال مصادرة الآليات والادوات التي تساعدهم في حياتهم (سيارات، جرارات زراعية وتوابعها، مولدات كهربائية، خلايا شمسية، بيوت متنقلة، مواشي، وغيرها) وذل من أجل السيطرة عليها لصالح المستوطنين، وكذلك الحال بالنسبة للمزارعين الفلاحين حيث يقوم الإحتلال بمصادرة البجرافات والبواكر والجرارات الزراعية خلال عملهم واستصلاحهم لارضهم وذلك لنفس الغرض من أجل تحويل الارض إلى أرض بور(خراب) وذلك من أجل مصادرتها، لهذا تعمل الهيئة على تحفيز المزارعين من بدو وفلاحين على الصمود في تجمعاتهم والعمل في أرضهم من خلال المساعدة في دفع قيمة هذه الغرامات المفروضة عليهم من قبل الإحتلال، وهذه المساعدات موزعة على المحافظات كما يلي:

المحافظة	عدد المساعدات	قيمة المساعدة
مديرية الوسط		
رام الله	5	32380
مديرية الشمال		
نابلس	1	4900
طوباس	2	3900
طولكرم	1	9000
جنين	1	10000
سلفيت	1	4774
المجموع	11 مساعدة	64954 شيكل



ج: المساعدة بدفع غرامات وكفالات أسرى المقاومة الشعبية: حيث بلغ عدد المساعدات 56 بقيمة 170586 شيكل، حيث تسعى الهيئة إلى تعزيز المشاركة في الفعاليات والمسيرات الشعبية ولجان الحماية، وذلك للتصدي لمخططات الاحتلال الاسرائيلي، بالتالي تعمل على تغطية الغرامات والكفالات لأسرى المقاومة الشعبية، وذلك دعماً لصمودهم في مقاومة ومواجهة مخططات الاحتلال الإسرائيلي، وهذه المساعدات موزعة على المحافظات كما يلي:

المحافظة	عدد المساعدات	قيمة المساعدة
مديرية الوسط		
رام الله	21	67500
مديرية الجنوب		
بيت لحم	21	47300
مديرية الشمال		
نابلس	8	22786
قلقيلية	5	27000
سلفيت	1	6000
المجموع	56 مساعدات	170586 شيكل



ثانياً- العمل الشعبي:

أولاً: قامت الإدارة العامة للعمل الشعبي بتكثيف نشاطها خلال موسم قطف الزيتون الذي يُعدّ الفترة الأكثر حساسية وخطورة بالنسبة للمزارعين الفلسطينيين، ويمتد في العام 2025 بين 2025/10/9 و 2025/11/15، وهي الفترة التي تشهد عادةً تصاعداً ملحوظاً في اعتداءات المستوطنين على المزارعين وأراضيهم. وفي هذا السياق اعتمدت الإدارة استراتيجية عمل تهدف إلى الحد من الأضرار الناجمة عن عنف المستوطنين والتخفيف من آثاره، إلى جانب تعزيز صمود المواطنين ودعم قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم واستثمارها وفق الإمكانيات المتاحة. وشملت هذه الاستراتيجية تنظيم قوافل ميدانية ضمت عشرات المتطوعين المحليين والمتضامنين الدوليين، جرى توزيعهم على المناطق الأكثر عرضة للاعتداءات، حيث أسهم وجودهم في تشكيل درع واقٍ مكّن العائلات الفلسطينية من الوصول إلى أراضيها والعمل فيها لعدة أيام متتالية رغم التهديدات المتواصلة من قبل قطاعان المستوطنين الذين غالباً ما يتحركون تحت حماية جيش الاحتلال. كما شاركت الإدارة في الاجتماعات التحضيرية الموسعة التي سبقت الموسم، والتي ضمت ممثلين عن وزارة الزراعة والمؤسسات الشريكة واللجان الشعبية، بهدف وضع خطط استباقية لمواجهة التحديات المتوقعة، إلى جانب تنظيم المتطوعين في مجموعات ميدانية وتوزيعهم على القرى والمناطق المهددة، وتشجيع القطف الجماعي بما يضمن وجود أعداد كبيرة من الأهالي وموظفي الهيئة في مناطق العمل لرفع مستوى الحماية والأمان.

كما عملت الإدارة على استقطاب متضامنين دوليين للمشاركة في الحملة، حيث يشكل وجودهم عاملاً رادعاً نسبياً في مواجهة هجمات المستوطنين ويسهم في الحد من حدتها، بالتوازي مع توفير الدعم اللوجستي اللازم من أدوات زراعية للمتطوعين والمزارعين بالتنسيق مع الجهات المعنية. واستهدفت هذه الجهود بشكل أساسي المزارعين في المناطق المصنفة "ج"، والمناطق المعزولة خلف جدار الفصل العنصري التي يتطلب الوصول إليها الحصول على تصاريح خاصة، إضافة إلى المزارعين الذين تتعرض أراضيهم لاعتداءات متكررة من قبل عصابات المستوطنين. وفي إطار الأنشطة الميدانية المشتركة مع حملة "فرعة" لقطف الزيتون، ركزت الحملة



على المناطق الأكثر عرضة للخطر، حيث تمكنت من مساعدة 57 عائلة فلسطينية في قطف الزيتون خلال الفترة الممتدة بين 2025/10/9 و 2025/11/15 في عدد من المناطق، من بينها قرى جنوب الخليل مثل إذنا، وبلدة المنيا في محافظة بيت لحم، وقرى شرق رام الله مثل سنجل وترمسعيا وكفر مالك والمزرعة الشرقية، إضافة إلى قرى شمال غرب رام الله مثل عطارة، ومناطق في محافظة سلفيت المحاصرة بالمستوطنات مثل فرخة ودير إستيا،

وكذلك في محافظات طولكرم (بيت ليد والنزلة الشرقية)، وقلقيلية (كفر قدوم)، ونابلس (تل)، وجنين (كفر راعي).

وفي سياق تعزيز التمسك بالأرض وإعادة إحيائها، نفذت الإدارة مجموعة من مشاريع التشجير وإعادة الحياة للأرض ضمن مبادرة "غرس لبيقى"، حيث جرى زراعة أشجار زيتون في قرية قصرة، إضافة إلى زراعة خضروات ومحاصيل زراعية في قرية فرخة ومناطق الأغوار، في خطوة تهدف إلى إعادة إحياء الأراضي الزراعية وتعزيز تمسك أصحابها بها، وإرسال رسالة واضحة برفض سياسات التطهير الزراعي التي يحاول الاحتلال فرضها. كما عملت الإدارة على دعم مبادرات التنظيم المجتمعي من خلال المساهمة في تشكيل وتدريب "لجان حماية شعبية دولية" في أكثر من 20 تجمعاً بدوياً ومنطقة نائية، من بينها تجمعات مسافر يطا جنوب الخليل،

وتجمعات الأغوار الشمالية مثل الحدادة والفارسية وبردلة، إضافة إلى قرى شرق رام الله مثل المغير وترمسعيا وسنجل، وكذلك تجمع الديوك في أريحا. وتتمثل مهام هذه اللجان في المراقبة والإنذار المبكر، وتوثيق الاعتداءات بالفيديو، والاستجابة السريعة في حال التعرض لأي اعتداء، إلى جانب التنسيق مع الهيئة والمؤسسات الحقوقية لضمان نقل المعلومات بشكل عاجل ومتابعة الانتهاكات. كما شاركت الإدارة في تنفيذ عدد من المشاريع التي تهدف إلى حماية التجمعات السكانية وتعزيز صمودها في مواجهة سياسات

الهدم والتهجير، حيث شملت هذه



الجهود تقديم دعم زراعي موسمي من خلال حراثة الأراضي وزراعتها، ومن بينها أراضٍ تابعة لقرية عطارة والقريبة من مستوطنة عطيرت والتي سبق أن أعلنتها الاحتلال موقعاً أثرياً. كذلك شارك متطوعون أجانب إلى جانب أهالي التجمعات البدوية في مسافر يطا، وتحديداً في أم الخير وطوبا، في بناء أسوار حجرية منخفضة حول الخيام والكهوف لحمايتها، إضافة إلى المساهمة في ترميم عدد من الكهوف لتصبح صالحة للسكن في عدة

تجمعات في مسافر يطا، بهدف حمايتها من تدحرج الصخور التي يدفعها المستوطنون من أعالي الجبال. كما جرى المساعدة في إعادة بناء المنازل المهتمة في خلة الضبع جنوب الخليل، والتي تعرضت للهدم المتكرر للمرة الرابعة منذ شهر 2025/6. وعلى صعيد المشاركة المجتمعية، جرى تنفيذ عدد من المبادرات الداعمة للأسر المتضررة، من بينها توفير 7 ماكينات خياطة وماكينة تطريز للجمعية النسائية الثقافية للتراث الشعبي في جنين بالشراكة مع جمعية المرأة للتنمية والتمكين/القدس، بقيمة تجاوزت 25 ألف دولار، إضافة إلى توفير صوبات ومواد عينية وملابس شتوية لبعض العائلات المهجرة والعائلات المحتاجة في مخيم جنين، وتوفير أدوية قادمة من إيطاليا غير متوفرة في الضفة لجرحي من جنين بقيمة 10 آلاف يورو، وكذلك توفير ملابس شتوية لبعض العائلات المحتاجة في مخيم نور شمس.

ومن أبرز أنشطة الهيئة على صعيد الفعاليات الشعبية ودعم الصمود في العام 2025:

أيلول- تشرين أول، 2025: نظمت ورعت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان وبشكل رئيسي 22 فعالية قطاف زيتون للمزارعين والمواطنين الفلسطينيين في مختلف محافظات الوطن، في إطار دعم صمود المواطنين وتمكينهم من الوصول إلى المناطق التي يغلقتها الجيش والمستوطنون، وفي إطار مد يد العون للمواطنين في هذه المناطق في ظل حالة العدوان الرهيب التي تشنها دولة الاحتلال على المواطنين الفلسطينيين والمقدرات الوطنية الفلسطينية.



25 تموز، 2025: من نشاط الاستجابة لنداء أهالي بلدة المغير شمال شرق رام الله عقب هدم عدة منازل في حي الخلاليل، ضمن سياسة التهجير القسري. جرى تسوية الأرض المتضررة لتسهيل إعادة البناء، وتم تسليم دفعة أولى من المساعدات لتوفير المأوى وتنكات المياه للعائلات المتضررة، بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين.



يوم 21 آب، 2025: إطلاق حملة "زيتون 2025" لحماية المزارعين في مواجهة اعتداءات المستعمرين حيث أعلنت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان واللجان الشعبية، بمشاركة نشطاء المقاومة الشعبية، عن إطلاق الاستعدادات لموسم قطف الزيتون لهذا العام، في إطار حملة وطنية واسعة تحت عنوان "زيتون 2025"، تهدف إلى حماية المزارعين الفلسطينيين في الضفة الغربية وتسليط الضوء على اعتداءات المستعمرين المتكررة خلال الموسم. جاء الإعلان خلال اجتماع عُقد أمس، أكد خلاله رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، الوزير مؤيد شعبان، أن موسم الزيتون يمثل "موسم صمود وتجذر في الأرض"، مشيراً إلى ما يتعرض له سنويًا من هجمات من قبل المستعمرين وقوات الاحتلال.



22 تموز، 2025: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، تشارك في الاجتماع الذي احتضنته بلدة بيتا، وجمع فعاليات بلدات وقرى جنوب نابلس، بمشاركة أمين سر حركة فتح في إقليم نابلس محمد حمدان، وممثلي فصائل العمل الوطني، ورؤساء الهيئات المحلية، وأمناء سر المناطق التنظيمية، ولجان المرأة والشبيبة. وجرى خلال الاجتماع مناقشة آليات تفعيل العمل الشعبي واستنهاض لجان الحماية، في ظل تصاعد اعتداءات المستعمرين على المواطنين وممتلكاتهم.



30 آب، 2025: مسافر يطا - قامت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان/مديرية الجنوب، بالتعاون مع اللجان الشعبية، بتسليم طلاب مدرسة خشم الكرم في مسافر يطا حقائب مدرسية، وذلك في إطار دعم صمود الأهالي وتوفير المستلزمات الأساسية للتعليم. كما جرى تسليم نظام كاميرات مراقبة لمجلس قروي خشم الكرم، إضافة إلى تنفيذ زيارة ميدانية إلى منطقة أم الخير لمتابعة احتياجات المواطنين والتضامن معهم في وجه اعتداءات المستعمرين..



17 أيلول، 2025: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، مديرية الجنوب، تقوم بجولة ميدانية في كل من بيرين ومسافر بني نعيم، وذلك في إطار عمل الهيئة لتعزيز صمود المواطنين في تلك المناطق التي تتعرض لاعتداءات المستعمرين المستمرة.



30 أيار، 2025: من مشاركة هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في افتتاح المؤتمر الدولي السادس للزيتون في فلسطين، شاركت هيئة والذي عُقد في جامعة فلسطين التقنية - خضوري، إلى جانب افتتاح المعرض المرافق للمؤتمر.



22 كانون ثاني، 2025: نَقَد مكتب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في بيت لحم سلسلة لقاءات شملت اجتماعًا مع مديرية التربية والتعليم، وآخر مع بلدية بيت ساحور لبحث تطورات البؤرة الاستعمارية في عش غراب، إضافة إلى زيارة ميدانية لتجمع عائلة الشلالدة في مراح رباح وتقديم كشافات إنارة. واختتمت الجولة بزيارة لمديرية الحكم المحلي لتهنئة المدير العام الجديد وبحث سبل التعاون لخدمة المواطنين.



22 أيار، 2025: طواقم الهيئة تنفذ جولة ميدانية لتجمع مغاير الدير، والذي تعرض للتهجير القسري من قبل المستعمرين وتحت حماية الجيش مستخدمة آليات وأساليب جديدة بدءًا من محاولة الحصار وإغلاق بعض مداخل التجمع والبدء بجولات استفزازية وجمع أخشاب وممتلكات للمواطنين وحرقتها في محيط التجمع، للتخويف بحرق التجمع إضافة لعمليات استفزاز واقتحام بركسات المواشي.



22 كانون ثاني، 2025: نقّدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان زيارة ميدانية إلى خربة خلة الفرا غرب يطا، بمشاركة اللجان الشعبية وإقليم حركة فتح في يطا، حيث جرى توزيع مساعدات ضمن حملة "دفا" على أبناء التجمع، في أعقاب عمليات الهدم التي نفذها الاحتلال بحق منازلهم قبل فترة.



30 تشرين ثاني، 2025: جانب من مشاركة هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في نشاط التكريم الذي نظّمته الحملة الأكاديمية الدولية لمناهضة الاحتلال والأبرتهاميد لنشطاء المقاومة الشعبية والمجالس المحلية، تقديراً لصلمودهم وجهودهم في دعم المواطنين، واحتفاءً بمساهماتهم في تعزيز صلمود المجتمع الفلسطيني.



7 كانون أول، 2025: قامت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان مديرية الجنوب، بالتعاون مع حركة التضامن الفرنسية (AFPS)، وإقليم يطا وضواحيها، ومجلس مسافر يطا، بتوزيع حملة دفا على طلاب مدرسة حوارة شرق يطا، ومدرسة أصفي، ومدرسة خشم الكرم في البادية، وذلك في إطار تعزيز صمودهم في مواجهة ما يتعرضون له من اعتداءات مستمرة من قبل المستعمرين.



8 تشرين ثاني، 2025: الإدارة العامة لدعم الصمود والعمل الشعبي تعقد لقاء بحضور رئيس وكوادر الدائرة العامة لدعم الصمود، تُخصص لمراجعة آليات إنجاز المعاملات، وتعزيز التكامل والتنسيق بين اللجنة الميدانية واللجنة العليا، والاتفاق على المعايير المعتمدة لإنجاز المعاملات ومراجعتها وفق المستجدات الراهنة. كما جرى خلال اللقاء بحث المعززات المطلوبة للمعاملات، بما يساهم في تذليل العقبات وتسريع الإجراءات، وبما يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه في الوقت المناسب.



26 كانون أول، 2025: نُظِّم يوم تطوعي لزراعة الأشجار المثمرة على أراضي بيت عور التحتا، بمبادرة من شباب ولجنة حماية الأراضي وبلدية بيت عور التحتا، وبمشاركة مديرية الوسط في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان. وشملت الفعالية جولة ميدانية على أراضي المواطنين المهتدة بالصادرة، في ظل اعتداءات المستعمرين المنطلقة من بؤرة رعوية استعمارية مقامة على أراضي بيتونيا دير بزيع وعين قينيا وبيت عور التحتا والقوقا، حيث أكدت المديرية استمرار دعم الأهالي وتعزيز صمودهم في أراضيهم.



28 كانون أول، 2025: عقدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، بالتعاون مع مجلس قروي كفر نعمة ومنتدى شارك الشبابي، اجتماعًا تشاوريًا في قاعة المجلس القروي، بحضور رئيس الهيئة الوزير مؤيد شعبان، ورئيس المجلس القروي رافت خليفة، و بدر زماعة، المدير التنفيذي لمنتدى شارك الشبابي وعدد من الأهالي وأصحاب الأراضي، لبحث الاعتداءات المتواصلة والإغلاقات التي تتعرض لها القرية..





أبرز الإنجازات محور المساعدة القانونية

محور المساعدة القانونية

تنتقل فكرة المساعدة القانونية في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان من خلال كشف زيف الإجراءات والقوانين الاحتلالية وتهدف هذه الآلية إلى توفير الحماية القانونية للمواطنين الفلسطينيين ورفع الوعي القانوني لديهم وتحديداً في المجتمعات المهتدة والمتضررة بالإضافة إلى تكتيف آليات الضغط والمناصرة والتشبيك والتنسيق مع المؤسسات الحقوقية والإقليمية والدولية لتثبيت التواجد والحق الفلسطيني على الأراضي الفلسطينية ومجابهة مخططات الترحيل العنصري للتجمعات الفلسطينية وإحباط محاولات تسريب الأراضي والعقارات والممتلكات الفلسطينية كافة، وأخيراً المواكبة القانونية للمخططات الهيكلية لهذه التجمعات.

في العام 2025 قامت الهيئة وفي إطار جهود الإدارة العامة القانونية بمتابعة 870 ملفاً قانونياً في إطار متابعة ملفات المخططات الهيكلية للمستوطنات والاعتراض على الأوامر العسكرية وأوامر الهدم ومصادرة الأراضي وغيرها. على كافة مستويات مديريات (شمال، وسط، جنوب) الضفة الغربية بما فيها القدس، موزعة وموضحة وفق الجدول التالي

مصفوفة التدخلات

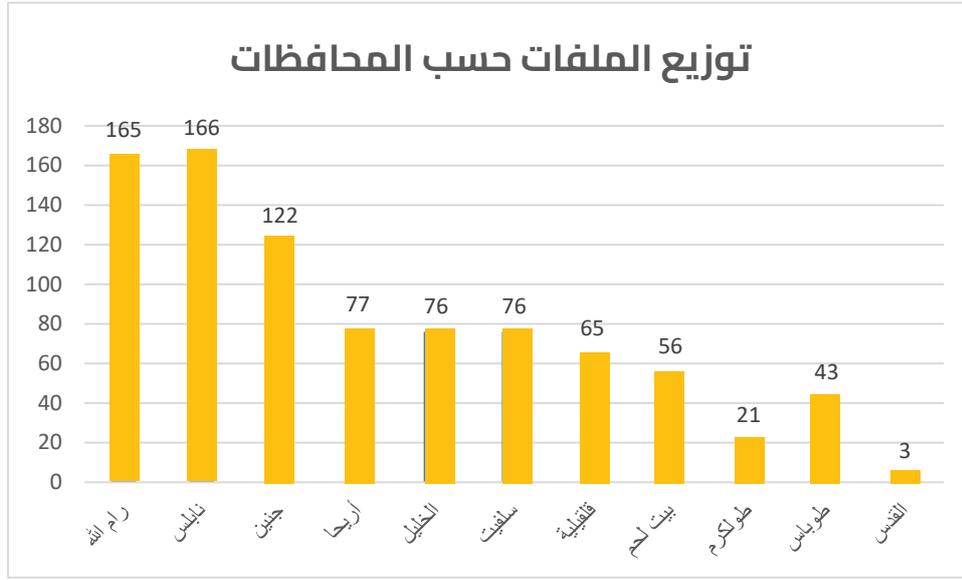
مواصلة تقديم لدعم القانوني والمرافعات لمواطنين المتضررين من سياسات وإجراءات وإنتهاكات سلطات الإحتلال الإستعمارية		الهدف الإستراتيجي
التقدم	الأنشطة	الأهداف الفرعية
5%	870 قضية يتم متابعتها من قبل الإدارة القانونية تم تنظيم 22 اجتماعات مع طاقم المحامين المتعاقدين	متابعة شكاوي المواطنين المتعلقة بإجراءات الإحتلال الاستيطانية وإعتداءات جيش الإحتلال والمستوطنين.
10%	تمت عملية متابعة شكاوي المواطنين من الاعتداءات تم إنشاء قاعدة بيانات القضايا القانونية لسهولة تدفق البيانات وتسهيل متابعة نتائجها.	مواصلة العمل مع المحامين المتعاقدين معهم ومتابعة كافة الملفات والقضايا القانونية المختلفة .
15%	تم توفير مخططات مساحية وهندسية لكل القضايا	توفير مخططات مساحية وهندسية في مختلف القضايا لتعزيز المرافعات القانونية.
10%	تم التعاقد مع مكتبين جديدين لزيادة عمليات المتابعة	توفير الخبراء المختصين لدعم المرافعات القانونية حسب الحاجة.
5%	تمت المشاركة في 102 مرة في اجتماعات داخلية وخارجية	المطالبة بضرورة توفير حماية دولية وقانونية لشعبنا الذي يتعرض لكافة الإعتداءات والجرائم الإحتلالية.
رصد ومتابعة وتصنيف حالات الإعتداء ومسارات التوسع الاستيطاني		الهدف الإستراتيجي
التقدم	الأنشطة	الأهداف الفرعية
10%	أوامر وقف عمل/بناء 188 أوامر هدم وإزالة 143	متابعة إعلانات أراضي الدولة الجديدة وتعديل حدود الخط الأزرق.
5%	أوامر وضع يد 103 اعتداءات 178	متابعة أوامر الإخلاء
10%	أوامر إخلاء 77	متابعة أوامر الاستملاك لإغراض إستعمارية.
20%	صفقات عقارية 44	متابعة المخططات الاستيطانية (مخططات تنظيم تفصيلي).
15%	مخططات استيطانية 71	متابعة أوامر الهدم ووقف العمل والبناء.

%15	إعطاء فرصة إضافية 66	متابعة ملفات تسريب وتزوير الأراضي.
%10		متابعة قضايا التسجيل المجدد للأراضي المهدة بالاستيطان.
		متابعة تطبيق حدود كواشين الطابو.
رفع الوعي القانوني للتجمعات المهدة والمتضررة		الهدف الاستراتيجي
التقدم	الأنشطة	الأهداف الفرعية
%10	31 لقاء قانونيا نفذته مديرية الوسط بالتعاون مع مؤسسات ونشطاء.	تنظيم ورش عمل توعوية قانونية للمواطنين في المناطق المهدة.
%5	19 لقاء متابعة ملفات قانونية	عقد اجتماعات تنسيقية مع مؤسسات قانونية شريكة من أجل تكامل الأدوار لتحقيق الهدف
مواجهة مخططات الترحيل العنصري والقسري للتجمعات الفلسطينية والمواكبة القانونية للمخططات الهيكلية لهذه التجمعات.		الهدف الاستراتيجي
التقدم	الأنشطة	الهدف الفرعي
%60	تمت متابعة 33 ملفاً قانونياً بخصوص التجمعات المهجرة تمت عملية تحديد المناطق المهدة بالترحيل	مواكبة مخططات التهجير القسري وتقديم الدعم القانوني ومتابعة المخططات الهيكلية لهذه التجمعات.
%60		تحديد المناطق المتضررة من سياسات الترحيل القسري والعمل على حشد الدعم القانوني والحقوقى الدولي لهذه التجمعات.

التصنيف الموضوعي والمكاني للملفات المتابعة

يعكس توزيع الملفات القانونية حسب المحافظات صورة واضحة عن الجغرافيا الأكثر تعرضاً للتدخلات القانونية المرتبطة بإجراءات الاحتلال، كما يعكس في الوقت ذاته طبيعة النشاط الاستيطاني والسياسات الميدانية التي تستهدف مناطق معينة في الضفة الغربية أكثر من غيرها. ووفق المعطيات الواردة في الجدول، فقد بلغ مجموع الملفات التي تمت متابعتها 870 ملفاً قانونياً موزعة على إحدى عشرة محافظة .

تشير البيانات إلى أن محافظة رام الله جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد الملفات القانونية بواقع 165 ملفاً، ونسبة تقارب 16.6% من إجمالي الملفات. ويعكس هذا الرقم طبيعة الضغط الاستيطاني المتزايد في محيط المحافظة، خاصة في المناطق المصنفة



نسبة مرتفعة تعكس بدورها حجم التوسع الاستيطاني في محيط المحافظة، خاصة في المناطق الجنوبية والشرقية منها، حيث تنشط بؤر استعمارية عديدة ويكثر استخدام أدوات الاحتلال القانونية مثل أوامر الهدم ووقف البناء وإخطارات الإخلاء. أما محافظة جنين فقد حلت في المرتبة الثالثة بعدد 122 ملفاً ونسبة 9.6% من إجمالي الملفات. ويشير هذا الرقم إلى تزايد الضغوط التي تتعرض لها أراضي المحافظة في السنوات الأخيرة، خاصة في المناطق الريفية الواقعة بمحاذاة جدار الضم والتوسع، إضافة إلى المساحات الزراعية الواسعة التي تشكل هدفاً لسياسات المصادرة والتقييد. وفي المرتبة الرابعة جاءت محافظة أريحا والأغوار بعدد 77 ملفاً ونسبة 7.5%، وهي نسبة تعكس خصوصية هذه المنطقة باعتبارها أحد أهم الأهداف الاستراتيجية للمشروع الاستيطاني الإسرائيلي، نظراً لأهميتها الجغرافية والزراعية، وسعي الاحتلال إلى تكريس السيطرة عليها من خلال سياسات المصادرة ومنع البناء وفرض القيود على استخدام الأراضي.

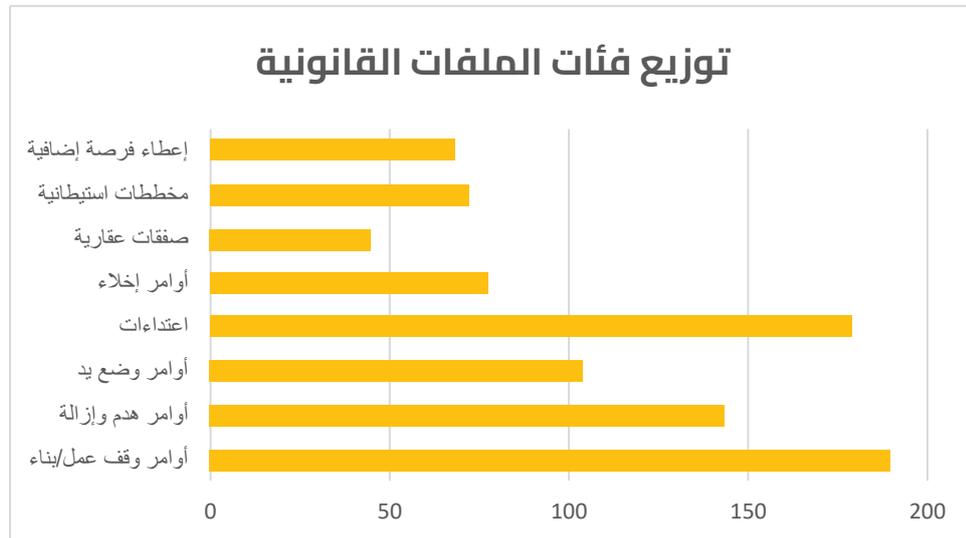
تلتها محافظة الخليل بعدد 76 ملفاً ونسبة 7.3%، وهي محافظة تشهد تاريخياً مستويات مرتفعة من الاعتداءات الاستيطانية نظراً لاتساع مساحتها الجغرافية ووجود عدد كبير من المستعمرات والبؤر الاستيطانية، إضافة إلى وجود بؤر استيطانية داخل المدينة نفسها وما يرافق ذلك من إجراءات قانونية وإدارية تستهدف الوجود الفلسطيني.

كما سجلت محافظة سلفيت عدداً مائتاً من الملفات بلغ 76 ملفاً ونسبة 6.7%. وتعد سلفيت من المحافظات الأكثر تعرضاً للتمدد الاستيطاني نظراً لوجود عدد كبير من الكتل الاستيطانية الكبرى في محيطها، الأمر الذي يفسر ارتفاع عدد الملفات القانونية المرتبطة بأوامر المصادرة ووقف البناء والتوسع الاستيطاني.

وفي المرتبة السابعة جاءت محافظة قلقيلية بعدد 65 ملفاً ونسبة 6.1%، ويعكس ذلك أثر السياسات المرتبطة بجدار الضم والتوسع الذي يحيط بالمحافظة ويقيد حركة المواطنين واستخدامهم لأراضيهم الزراعية، إلى جانب التوسع الاستيطاني المحيط بها.

أما محافظة بيت لحم فقد سجلت 56 ملفاً بنسبة 4.5%، وهي نسبة تعكس استمرار الضغوط الاستيطانية في المحافظة، خاصة في المناطق الريفية المحيطة بالمستعمرات الكبرى والطرق الالتفافية، إضافة إلى القيود المفروضة على البناء والتوسع العمراني في المناطق المصنفة (ج). في المقابل، سجلت محافظة طولكرم 21 ملفاً فقط بنسبة 1.9%، وهو رقم أقل مقارنة ببقية المحافظات، وقد يرتبط ذلك بطبيعة التوزيع الجغرافي للمناطق المصنفة (ج) داخل المحافظة أو بطبيعة الانتهاكات التي قد تأخذ أشكالاً مختلفة غير مرتبطة دائماً بالإجراءات القانونية المباشرة. كما سجلت محافظة طوباس 43 ملفاً بنسبة 0.6% وفق الجدول، رغم أن عدد الملفات يشير إلى حضور نسبي للتدخلات القانونية، وهو ما يرتبط غالباً بالواقع الخاص لمنطقة الأغوار الشمالية وما تتعرض له من إجراءات هدم ومصادرة وقيود على البناء والرعي. أما محافظة القدس فقد سجلت أقل عدد من الملفات بواقع 3 ملفات فقط بنسبة 0.4%. ويعود ذلك في الغالب إلى الخصوصية القانونية والإدارية التي تفرضها سلطات الاحتلال في القدس المحتلة، حيث تتبع إجراءات مختلفة في التعامل مع قضايا الأراضي والبناء مقارنة ببقية مناطق الضفة الغربية.

تعكس معطيات تصنيف الملفات التي تمت متابعتها قانونياً طبيعة الإجراءات التي تعتمدها سلطات الاحتلال في إدارة السيطرة على



الأرض في الضفة الغربية، كما تكشف عن أنماط الانتهاكات والإجراءات القانونية الأكثر استخداماً في استهداف الوجود الفلسطيني، خصوصاً في المناطق المصنفة (ج). ووفق البيانات الواردة، فقد بلغ مجموع الملفات التي تمت متابعتها 870

ملفاً قانونياً توزعت على عدد من الفئات التي تمثل أبرز الأدوات القانونية والإدارية المستخدمة من قبل سلطات الاحتلال.

تشير المعطيات إلى أن الملفات التي تمت متابعتها ضمن فئة أوامر وقف البناء جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغ عددها 188 ملفاً ونسبة 19.9% من إجمالي الملفات التي تمت متابعتها. ويعكس ذلك اعتماد سلطات الاحتلال على هذا الإجراء كمرحلة أولى ضمن منظومة الإجراءات التي تستهدف البناء الفلسطيني، إذ يُستخدم أمر وقف البناء عادةً كخطوة تمهيدية تسبق تحويل الملف

لاحقاً إلى أمر هدم أو إزالة في حال عدم الحصول على الترخيص وفق المنظومة القانونية التي يفرضها الاحتلال في المناطق المصنفة (ج).

أما الملفات التي تمت متابعتها ضمن فئة الاعتداءات فقد بلغت 178 ملفاً، وهو ما يشكل نسبة 8.8% من إجمالي الملفات. ويشير ذلك إلى حجم الاعتداءات الميدانية التي يتعرض لها المواطنون الفلسطينيون وممتلكاتهم، سواء من قبل المستعمرين أو قوات الاحتلال، والتي تشمل تخريب الممتلكات والاعتداء على الأراضي الزراعية ومنع الوصول إليها، إضافة إلى الاعتداءات الجسدية ومحاولات فرض السيطرة على الأراضي بالقوة.

وفي المرتبة التالية جاءت الملفات التي تمت متابعتها ضمن فئة أوامر الهدم والإزالة بعدد 143 ملفاً وبنسبة 10.5%. وتعكس هذه الفئة المرحلة التنفيذية من السياسات التي تستهدف البناء الفلسطيني، حيث يتم تنفيذ أوامر هدم بحق المنشآت السكنية أو الزراعية أو الخدمية، بما يسهم في تقويض الاستقرار العمراني للتجمعات الفلسطينية ويحد من قدرتها على التوسع الطبيعي. كما بلغ عدد الملفات التي تمت متابعتها ضمن فئة أوامر وضع اليد 103 ملفات بنسبة 9.3%، وهي من الإجراءات القانونية التي يستخدمها الاحتلال لفرض السيطرة المباشرة على الأراضي الفلسطينية، سواء بذريعة الاستخدام العسكري أو تمهيداً لاستخدامها لاحقاً في مشاريع تخدم التوسع الاستيطاني.

أما الملفات التي تمت متابعتها ضمن فئة أوامر الإخلاء فقد بلغت 77 ملفاً بنسبة 6.7%، وهو ما يعكس استمرار محاولات سلطات الاحتلال إخلاء بعض المناطق من سكانها الفلسطينيين، لا سيما في التجمعات البدوية أو المناطق الرعوية، بهدف خلق بيئة قسرية تدفع السكان إلى مغادرة أراضيهم.

وفيما يتعلق بالنشاط التخطيطي الاستيطاني، فقد بلغ عدد الملفات التي تمت متابعتها ضمن فئة المخططات الاستيطانية 71 ملفاً بنسبة 4.5%. وتشير هذه المعطيات إلى استمرار العمل على إعداد وتطوير مخططات هيكلية تستهدف توسيع المستعمرات القائمة أو إنشاء بؤر استيطانية جديدة على حساب الأراضي الفلسطينية.

كما بلغ عدد الملفات التي تمت متابعتها ضمن فئة المصادرات العقارية 44 ملفاً بنسبة 5.1%، وهي من الإجراءات القانونية التي تهدف إلى نقل السيطرة على الأراضي الفلسطينية لصالح سلطات الاحتلال أو لصالح مشاريع استيطانية مختلفة، سواء بصورة مباشرة أو عبر إجراءات قانونية وإدارية متعددة. وأخيراً، سجلت الملفات التي تمت متابعتها ضمن فئة إعطاء فرصة إضافية 66 ملفاً بنسبة 3.6%. ويستخدم هذا الإجراء عادة ضمن المسار القانوني المرتبط بأوامر الهدم أو وقف البناء، حيث يتم منح أصحاب المنشآت مهلة زمنية إضافية قبل اتخاذ الإجراءات النهائية بحق المنشأة. وبصورة عامة، يظهر تحليل الملفات التي تمت متابعتها وفق فئاتها القانونية أن الجزء الأكبر منها يرتبط بالإجراءات التي تستهدف البناء الفلسطيني، وفي مقدمتها أوامر وقف البناء وأوامر الهدم والإزالة، وهو ما يعكس اعتماد سلطات الاحتلال على منظومة قانونية وإدارية متكاملة تهدف إلى تقييد التطور العمراني الفلسطيني وفرض واقع تخطيطي يخدم التوسع الاستيطاني. كما تكشف المعطيات في الوقت ذاته عن تكامل هذه الإجراءات مع أدوات أخرى مثل الاعتداءات الميدانية وأوامر وضع اليد والمخططات الاستيطانية، بما يشكل منظومة متكاملة من السياسات التي تستهدف إعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية وتعزيز السيطرة الاستعمارية على الأرض.

أبرز الأنشطة

14 كانون الثاني، 2025: عقدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان جلسة حوارية حول الأبعاد القانونية لتصريحات وزير المالية في حكومة الاحتلال المتطرف بتسلييل سموتريتش المتعلقة بإلغاء "الإدارة المدنية"، وتداعيات ذلك على مشاريع الضم والمصادرات والاستعمار. وناقشت الجلسة آليات تفعيل القرارات الدولية المتعلقة بالاستيطان الاستعماري، لا سيما الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في تموز/ يوليو 2024، والذي نص على أن وجود الاحتلال الإسرائيلي غير شرعي في الأراضي الفلسطينية، وأنه يتوجب على إسرائيل وقف الاحتلال وإنهاء وجودها في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أقرب وقت.



24 كانون ثاني، 2025: تم عقد جلسات التوعية القانونية من قبل مديرية الشمال في بلدة كفر الديك لبحث آليات التصدي القانونية لاجراءات الاحتلال هناك



20 شباط، 2025: مشاركة مديرية الجنوب والإدارة العامة للشؤون القانونية في ورشة عمل حوارية لمناقشة ورقة بحثية أعدتها مؤسسة "مفتاح" بعنوان: (الخيارات والمسارات الرسمية والاجتماعية في مواجهة مشروع الحو الاستعماري).



4 تشرين ثاني، 2025: عقدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان اجتماعاً في بلدة بيت ليد شرق طولكرم، بحضور رئيس الهيئة الوزير مؤيد شعبان، ورئيس بلدية بيت ليد، ورؤساء مجلس كفر قدوم وسفارين، وأمناء سر منطقتي كفر قدوم وبيت ليد، إلى جانب متطوعين من الهلال الأحمر وحشد من المواطنين، لمناقشة تنظيم فعاليات شعبية لإزالة بؤرة استعمارية جديدة يحاول المستعمرون إقامتها على أراضي كفر قدوم المحاذية لبيت ليد. ويأتي الاجتماع عقب محاولات المستعمرين إقامة البؤرة الاستعمارية، في ظل تصاعد اعتداءات المستعمرين المدعومة من جيش الاحتلال، ما دفع الهيئة إلى حشد الأهالي للتصدي لهذه الانتهاكات.



23 كانون أول، 2025: عقد الفريق القانوني في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان – مديرية الشمال اجتماعًا في بلدية سيلة الظهر بمحافظة جنين، جرى خلاله تجهيز الملفات القانونية لاعتراض المواطنين على الأمر العسكري الواقع على أراضيهم. وأسفر اللقاء عن إعداد 68 ملفًا قانونيًا وإحالتها إلى المحامي المختص لبدء الإجراءات اللازمة، ضمن جهود الهيئة للدفاع عن حقوق المواطنين وحماية أراضيهم.



18 كانون ثاني 2025: الإدارة القانونية في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان وبالشراكة مع مركز أبحاث الأراضي قدّمت محاضرة لطلبة دبلوم المساعد العدلي في الكلية الذكية الجامعية، ضمن ندوة قانونية بعنوان «آليات الدفاع القانوني في المناطق المصنفة (ج)، وتناولت الندوة الواقع الجيوسياسي، والأوامر العسكرية المتعلقة بالمساكن، وتطبيق دليل الإجراءات القانونية ومستجداته، إضافة إلى آليات مواجهة إجراءات السيطرة على الأراضي الفلسطينية. وتهدف الندوة إلى الربط بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي، وإعداد كوادر قانونية قادرة على التعامل مع التحديات القانونية في الواقع الفلسطيني.



7 تشرين أول، 2025: عقد الفريق القانوني في مديرية الشمال بجمعية مقاومة الجدار والاستيطان اجتماعاً مع عدد من أهالي قرية تل بمحافظة نابلس لبحث تداعيات أمرٍ صادرٍ بمصادرة نحو 450 دونماً من أراضي قرية تل وفرعتا وجيت، تحت مسمى "إعلان أراضي دولة". وتمّ خلال الاجتماع تجهيز ملفات الاعتراض الخاصة بالمواطنين المتضررين، ضمن الاستعدادات القانونية لتقديم اعتراضٍ رسميٍّ على القرار أمام الجهات المختصة.





أبرز الإنجازات
محور التوثيق والنشر والمعلومات

محور التوثيق والنشر والمعلومات

مصفوفة التدخلات

الهدف الإستراتيجي		توثيق وتسجيل انتهاكات المستعمرين ورصد الأضرار الناجمة عن هذه الاعتداءات من أجل متابعتها مع جهات الاختصاص
الأهداف الفرعية	الأنشطة	التقدم
توفير شبكة إنذار مبكر بخصوص المشاريع الإحتلالية التي تستهدف الأراضي الفلسطينية في المناطق المسماة (ج).	تمت عملية تحديث وتطوير شبكة إنذار مبكر بالشراكة مع PUI	90%
إصدار تقارير أسبوعية شهرية وسنوية ترصد اعتداءات المستوطنين بأبعادها المكانية والزمانية والنتائج المترتبة على هذه الاعتداءات	تم إصدار كافة التقارير (سنوي، نصف سنوي، شهري، أسبوعي)	ثابت
مواصلة تحديث وتطوير قاعدة بيانات الانتهاكات	تم إصدار 12 تقرير موقف تحليلي تم تحديث وتطوير 3 قواعد بيانات قاعدة بيانات بصرية قاعدة بيانات الانتهاكات قاعدة بيانات المخططات الهيكلية	30%
الهدف الاستراتيجي		متابعة ورصد عمليات التوسع الاستيطاني بالرصد والتحليل والمتابعة من أجل الخلاص إلى تقدير موقف حول توجهاته ومسارته
الأهداف الفرعية	الأنشطة	مستوى التقدم
تحديد المواقع الإستعمارية وتصنيفاتها.	رصد كافة أوامر وضع اليد وتجديدها	10%
إجراء تحديثات حول أنشطة الإحتلال على جدار الضم والتوسع من ناحية الأطوال والمساحات.	رصد إعلانات أراضي الدولة صد أوامر المحميات الطبيعية رصد أوامر الاستملاك	10%
رصد وتوثيق الأوامر العسكرية المختلفة وتجديد أوامر وضع اليد.	رصد المخططات الهيكلية المصادقة	100%
رصد ومتابعة وتوثيق إخطارات الهدم.	رصد المخططات الهيكلية المودعة	ثابت
الهدف الاستراتيجي		إعداد الدراسات والتقارير والبحوث المترتبة على إنتهاكات الإحتلال والمستوطنين ضد الأرض والإنسان الفلسطيني.
الهدف الفرعي	الأنشطة	التقدم

%100	إعداد دراسة حول التهجير القسري إعداد أوراق دراسية حول الأوامر العسكرية	إعداد دراسات متخصصة توضح خطورة إنتهاكات الإحتلال المتعلقة بالجدار والاستيطان والطرق الإلتفافية.
ثابت	إعداد دراسة حول السلسلة الوظيفية مع الاستعمار في دولة الإحتلال إعداد دراسة حول الواقع الإنساني في القدس إعداد دراسات مؤشرات إنسانية في قطاع غزة	إعداد دراسات وتقارير تفصيلية بخصوص الشركات الإسرائيلية والأجنبية العاملة في المستعمرات والتي تنهب الموارد الطبيعية الفلسطينية.
رصد ومتابعة مصادر المعلومات والمواقع الإعلامية المختلفة بخصوص السياسات والإجراءات والأوامر الإحتلالية العسكرية		الهدف الاستراتيجي
التقدم		الهدف الفرعي
ثابت	تمت عملية ترجمة التقارير والوثائق بنسبة 80%	ترجمة الوثائق والتقارير اللازمة.
5%	وصلت نسبة تغطية العمليات الاستعمارية في المدينة المقدسة بنسبة 95%	متابعة كافة المخططات الاستيطانية الصادرة عن بلدية الإحتلال في القدس الغربية أو ما تعرف بالإدارة المدنية للإحتلال والوحدات الاستيطانية في كل مخطط إلى جانب المساحة التي سينفذ عليها المخطط.
100%	تمت عملية تحديث وتغذية الموقع الإلكتروني بنسبة 80% نظراً لبدء العمل عليه في آذار 2025	مواصلة تحديث وتغذية الموقع الإلكتروني بأحدث البيانات والتقارير المتعلقة بالتوسع الاستيطاني واعتمادات المستوطنين.

محور التوثيق والنشر والمعلومات

تسعى الإدارة العامة للتوثيق والنشر والمعلومات في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، باعتبارها محوراً استراتيجياً من محاور عمل الهيئة، إلى بناء منظومة معرفية متكاملة تقوم على الرصد المنهجي والتوثيق المهني لمجمل سياسات وممارسات دولة الاحتلال ومستعمرها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يشمل الاعتداءات المباشرة على المواطنين وممتلكاتهم، والاعتداءات المنظمة على الأراضي والموارد الطبيعية، إلى جانب تتبع مشاريع التوسع الاستعماري بمختلف أشكالها، من إقامة المستعمرات وتوسيعها، وإنشاء البؤر الاستعمارية الجديدة، وصولاً إلى المخططات الهيكلية وشق الطرق الالتفافية والبنية التحتية الداعمة للمشروع الاستعماري. وتعمل الإدارة في هذا السياق على رصد عمليات الهدم والتجريف والمصادرة وإخطارات وقف البناء والإخلاء القسري، وتوثيقها وفق منهجية مهنية دقيقة، بما يضمن تحويل الوقائع الميدانية اليومية إلى مادة موثقة قابلة للاستخدام في العمل القانوني والحقوقى والإعلامي.

وخلال العام 2025 واصلت الإدارة تطوير أدواته ومنهجيات عملها بما يواكب التحولات المتسارعة في سياسات الاحتلال، خاصة

في ظل التصعيد غير المسبوق في وتيرة الاستيطان والاعتداءات المنظمة التي تنفذها مجموعات المستعمرين تحت حماية جيش الاحتلال. وفي هذا الإطار عملت فرق التوثيق على توسيع نطاق الرصد الميداني وتكثيف عمليات جمع البيانات والمعلومات من مختلف المحافظات الفلسطينية، وتحليلها وتصنيفها ضمن قواعد بيانات متخصصة تتيح تتبع الأنماط المتكررة للانتهاكات، وفهم آليات عمل المشروع الاستعماري وأدواته القانونية والإدارية والعسكرية. كما شمل عمل المحور متابعة التشريعات والقوانين والقرارات الحكومية الإسرائيلية ذات الصلة بالاستيطان وإدارة الأرض في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك أوامر القائد العسكري، وقرارات الكابنت، والتعليمات الصادرة عن ما يسمى "الإدارة المدنية"، وتحليل آثارها السياسية والقانونية على الأرض والسكان.

وفي موازاة ذلك، اضطلعت الإدارة بدور مركزي في تحويل المادة التوثيقية إلى محتوى معرفي وتحليلي يخدم صناع القرار والباحثين ووسائل الإعلام والمؤسسات الدولية، من خلال إعداد التقارير الدورية والمتخصصة،

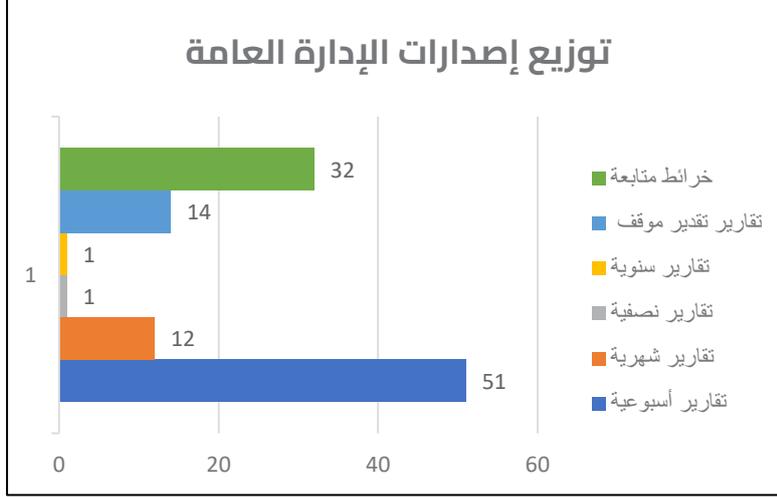
والنشرات التحليلية، وقواعد البيانات المحدثة حول الاستيطان والانتهاكات، إضافة إلى إنتاج المواد المعلوماتية والخرائط والملفات التوثيقية التي تكشف تطور المشروع الاستعماري وأدواته. وقد أسهم هذا الجهد في تعزيز حضور الرواية الفلسطينية المستندة إلى الوقائع والبيانات الموثقة، وفي دعم الجهود الوطنية والقانونية الهادفة إلى مساءلة الاحتلال وكشف طبيعته الاستعمارية أمام الرأي العام الدولي.

كما شهد العام 2025 تطوراً ملحوظاً في آليات النشر والتواصل المعرفي، حيث عملت الإدارة على توسيع نطاق نشر المعلومات والبيانات التوثيقية عبر المنصات المختلفة، بما في ذلك التقارير الإعلامية والتحليلات السياسية والمواد التفاعلية، بما يعزز وصول المعلومات الدقيقة إلى مختلف الفئات المستهدفة. ويأتي هذا الجهد في إطار رؤية الهيئة التي تعتبر التوثيق والنشر ليس مجرد عملية تسجيل للأحداث، بل أداة استراتيجية في معركة الوعي والسردية، وركناً أساسياً من أركان مواجهة المشروع الاستعماري الإسرائيلي، من خلال فضح ممارساته وكشف بنيته القانونية والإدارية، وترسيخ الحقيقة الفلسطينية القائمة على الحقائق الميدانية والبيانات الموثقة.



أبرز إنجازات محور التوثيق والنشر والمعلومات خلال عام 2025

- واصلت الإدارة العامة للتوثيق والنشر تحديث وتدعيم قاعدة البيانات البصرية (تغطية بصرية لانتهاكات الاحتلال، وهي قاعدة



تشتمل على أكبر قدر ممكن من المساعدات البصرية (صور، فيديو) لانتهاكات الاحتلال، بعد انتهاء المرحلة الأولى التجريبية منها التي انطلقت في العام 2022، وتم تزويد العديد من الجهات الرسمية بأبرز مخرجاتها.

- واصلت الإدارة العامة للتوثيق والنشر تحديث وتطوير منظومة مراقبة

المخططات الهيكلية للمستعمرات، من أجل الحصول على أدق البيانات بخصوص التوسع الاستعماري ورصد ما يصدر من مخططات مصادقة مودعة وكذلك رصد عمليات "شرعة" البؤر الاستعمارية.

- أصدرت الإدارة العامة للتوثيق والنشر من خلال دائرة التوثيق والنشر ما مجموعه 51 تقريراً اسبوعياً، وكتب الأحداث على مستوى الأسبوع.

- أصدرت الإدارة العامة للتوثيق والنشر من خلال دائرة التوثيق والنشر 12 تقريراً شهرياً لمواكبة الأحداث على مستوى الشهر، تضمن التقرير الشهري 3 أجزاء، وأولها تغطية المخططات الهيكلية للمستعمرات وتوسعها، ثانيها الاعتداءات والانتهاكات الاحتلالية، وثالثها: الإجراءات الاحتلالية على الأرض الفلسطينية (مصادرات وسيطرة) وكذلك رصداً ومتابعة لأبرز قرارات الجهات التشريعية وأبرز أشكال التحريض والدعوات العنصرية التي أطلقتها قادة دولة الاحتلال.

- أصدرت الإدارة العامة للتوثيق والنشر ومن خلال إدارتها المختلفة مطلع شهر تموز، تقرير الانتهاكات النصفي، الذي يغطي انتهاكات الاحتلال على مستوى النصف الأول من العام 2025.



- أصدرت الإدارة العامة للتوثيق والنشر والمعلومات، مطلع العام 2026 تقرير السنوي "أبرز انتهاكات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية للعام 2025" وهو تقرير يراقب التوسع الاستيطاني والسياسات الاحتلالية على مستوى مجلس الوزراء والكنيست والاعتداءات والانتهاكات وعمليات المصادرة بحق الأرض الفلسطينية.

تابعت الإدارة العامة للتوثيق والنشر والمعلومات ومن خلال دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية والأوامر العسكرية والإجراءات التي تم فرضها على الأراضي الفلسطينية، كحالة دعم ومساندة لإجراءات الإدارة العامة القانونية في متابعة قضايا المواطنين.



قامت الإدارة العامة للتوثيق والنشر ومن خلال دائرة الترجمة بترجمة كافة التقارير والإصدارات الصادرة عن الإدارة باللغة الإنجليزية. زودت الإدارة العامة للتوثيق والنشر والمعلومات وسائل الإعلام الرسمية (وكالة وفا، تلفزيون فلسطين، صوت فلسطين) بكافة المعلومات والبيانات الصحفية اللازمة من أجل تغطية الانتهاكات الاحتلالية وآخر تحديثاتها. ضمنت الإدارة العامة للتوثيق والنشر ومن خلال دائرة الدراسات والأبحاث تقارير بتحديثات حول مؤشرات الواقع الانساني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف، وقفت الدراسات على آخر تصورات الحالة الإنسانية وأثر الاحتلال على مجمل نواحي الحياة فيها.

قدمت الإدارة العامة للتوثيق والنشر من خلال معالي رئيس الهيئة في شهر أيار تقرير الانتهاكات والفصل العنصري (أيلول 7 أكتوبر 2023 - أيلول 2024) وعرضاً توضيحياً لذلك، للجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في عمان، الأردن. دعمت الإدارة العامة للتوثيق والنشر تقاريرها الصادرة، وتحديدًا السنوية والنصف سنوية بأبرز الملفات التحليلية التي تقارب التوسع الاستيطاني الاستعماري وإجراءات نزع الملكية بالتحليل والبحث، وعليه، فقد أنجزت الإدارة مجموعة من الملفات كان أبرزها، ملفاً تحليلياً متكاملًا حول الأوامر العسكرية بهدف مصادرة الأراضي (المناطق العازلة، وضع اليد، المحميات الطبيعية، وغيرها)، وملفًا تحليلياً حول البؤر الاستيطانية ومقاربة عملية التهجير القسري، لا سيما بعيد السابع من أكتوبر بالتحليل والرصد، وأنجزت سلسلة من الملفات التحليلية حول قرارات حكومة الاحتلال الأخيرة لا سيما مخطط القدس شرق أو E1 إضافة إلى قرارات متعلقة بتسجيل الأراضي.



قدمت الإدارة العامة للتوثيق والنشر والمعلومات كل تقارير مصممة ومعززة بصرياً من أجل طرح أفضل للقضايا وتسليط الضوء على الانتهاكات بشكل أكثر نجاعة. أصدرت الإدارة 14 تقريراً موقفاً تحليلياً يقارب فيه مخططات الاحتلال الاستيطانية وسلوك المستعمرين على الأرض، من أجل ررد وسائل الإعلام وصناع القرار بأخر التحديثات والتوجهات.

عقدت الإدارة وبالتعاون مع دوائر ووحدات الهيئة الأخرى مؤتمرات صحفيين مركزين مع وسائل الإعلام والشركاء والباحثين حول مستجدات استيطانية لا سيما التقرير السنوي ونصف السنوي وتقرير "عامان على حرب الإبادة" وهي كل مناسبات تم إصدار تقارير رصد تفصيلية فيها.

- واصل طاقم التوثيق والنشر في الإدارة العامة عملية تحديث وتطوير وتزويد الموقع الإلكتروني بأهم التحديثات الدقيقة المرتبطة بإرهاب المستعمرين، كتحديث يومي وعلى مدار الساعة لأبرز الانتهاكات، بالإضافة إلى تحديث مستمر على مستوى التقارير الدورية الصادرة عن الهيئة، وقدمت إلى جانب ذلك، تحديثاً مستمراً لأبرز الأوامر العسكرية الصادرة عن جيش الاحتلال مشتملة على تحليلها وخرائطها المرفقة إضافة إلى مواصلة تحديث وتطوير الجزء الخاص بتقارير تقدير الموقف التي تزود الباحثين وصناع القرار باوراق دراسية رصينة حول مستجدات المشروع الاستيطاني الاستعماري، وأخيراً، قدم الموقع مجموعة من الخرائط التفاعلية الفريدة التي توضح التوسع الاستيطاني وأبرز معطياته، واعتداءات المستعمرين وأبرز أماكن تركيزها.

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان
Colonization & Wall Resistance Commission

الرئيسية عن الهيئة احداثات الهيئة أرشيف الأخبار الشكاوى تواصل معنا البرنامج الإداري

مقاومة الجدار والاستيطان: الاحتلال يضيف طبقة جديدة من طبقات جرائمه بحق الجغرافيا الفلسطينية
2026-02-08

8 شباط، 2026: قال رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، الوزير مؤيد شعبان، إن القرارات الأخيرة الصادرة عن حكومة الاحتلال الإسرائيلي لا تمثل اعتداءً جديداً على حقوق الشعب الفلسطيني فحسب، بل تضع الاحتلال في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي ومنظومته القانونية والسياسية. عبر سلف فواحد القانون الدولي، وتدمير مرجعيات النسوية السياسية، والانتقاب العنلي على الاتفاقيات الموقعة وفي مقدمتها اتفاقية أوسلو واتفاق الخليل، في سياق سياسي واضح يقوم على تحويل إدارة الأرض والملكية والحجراميا إلى أدوات سيطرة وضم مقيع.

أعمل العربة

الاستعلام عن معلومات

الخرائط التفاعلية

للاستيطان الاستعماري واعتداءات المستوطنين

إرهاب المستعمرين

3 آذار، 2026: رضاد يدهون

4 آذار، 2026: مستعمر يحطم عائلة معمر في أناس عالة معمر في

4 آذار، 2026: مستعمرون يفتحمون "طاق الرمانة" يحطم عداد مياه شمال

4 آذار، 2026: إحصاء مواطنين باعتداء مستعمرين على

3 آذار، 2026: الاحتلال يدهم طام مواطن ومستعمرون يغلقون



أبرز الإنجازات
محور الوحدات والإدارات المساندة

على صعيد العلاقات العامة والدولية والإعلام:

- طورت الوحدة آلية متابعة تطوير أصر العلاقات الاجتماعية داخل مجتمع الموظفين من خلال متابعة المناسبة الوطنية وتطبيقها على المستوى الاجتماعي للعاملين في الهيئة.
- طورت الوحدة آلية التواصل الخارجي وتحديد على مستوى السفراء المتواجدين على أرض دولة فلسطين، من خلال ضمان وصول أبرز المعلومات وتقارير التطورات لهم.
- طورت الوحدة منظومة علاقات مع وسائل الإعلام لضمان تدفق البيانات والمعلومات إلى وسائل الإعلام من أجل ضمان تغطية إعلامية وصحفية عالية.
- عملت الوحدة على ضمان وصول الرواية الفلسطينية إلى الخارج، من خلال استضافة طلبة ووفود أجنبية ووضعهم في صورة التطورات الميدانية والمشروع الاستعماري واعتداءات المستوطنين.

رام الله، 5 كانون ثاني، 2025: الهيئة تعقد المؤتمر الصحفي لعرض نتائج تقرير انتهاكات جيش الاحتلال والمستعمرين للعام 2024 ومخططات السيطرة على الأرض الذي عقد في قاعة الشهيد زياد أبو عين في مقر الهيئة، بحضور وسائل الإعلام وباحثين ومختصين.



26 آب، 2025: شاركت طواقم هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، في لقاء موسع مع منظمات دولية ومحلية ومؤسسات رسمية متعددة الاختصاصات، وذلك لبحث آليات المساعدة القانونية دعم وتعزيز صمود المواطنين في خربة مسعود جنوب غرب جنين.



7 أيلول، 2025: هيئة مقاومة الجدار والاستيطان ممثلة برئيسها الوزير مؤيد شعبان وكوادر الهيئة يشاركون بافتتاح العام الدراسي الجديد في شلالات العوجا شمال أريحا.



27 تشرين أول، 2025: استقبل رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير مؤيد شعبان في مكتبه بمدينة رام الله، رئيس مجلس الشيوخ المكسيكي السابق وعضو مجلس الشيوخ الحالي السيناتور جيراردو فرنانديز نورونيا، والوفد المرافق له. واستعرض الوزير شعبان بصورة مفصلة خطة الضم الإسرائيلية وما يجري في الضفة الغربية من تصعيد ميداني خطير، مشيراً إلى أن الاحتلال يسيطر اليوم على نحو 42% من أراضي الضفة الغربية من خلال 180 مستعمرة و350 بؤرة استعمارية، وأكثر من 915 حاجزاً وبوابة عسكرية تعيق حركة المواطنين.



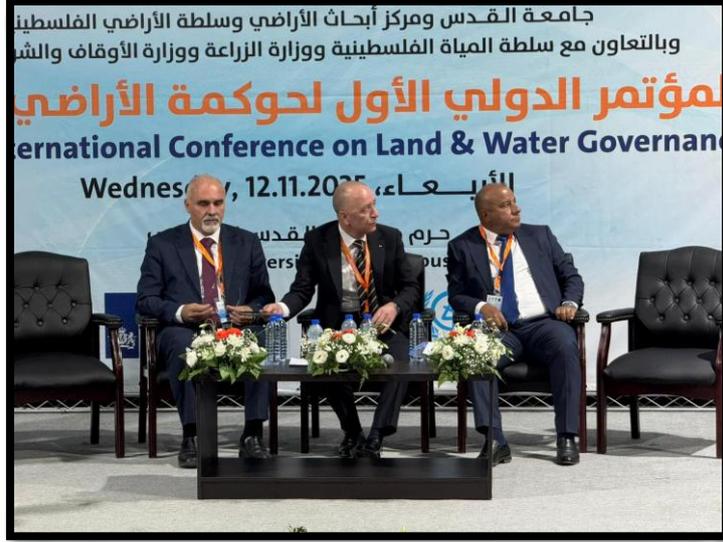
30 تشرين أول، 2025: مديرية الوسط في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان شاركت اليوم إلى جانب المؤسسات الشريكة في افتتاح حديقة للأطفال بقرية أم صفا، وتقديم خمسة عشر مشروعاً تنموياً لدعم العائلات وخلق فرص عمل. وخلال الفعالية، أشاد رئيس مجلس قروي أم صفا والأهالي بدور الهيئة ووزيرها مؤيد شعبان وجهود المديرية في دعم البلدة والعائلات المتضررة من جرائم الاستيطان الاستعماري.



7 تشرين ثاني، 2025: من زيارة رئيس وكادر هيئة مقاومة الجدار والاستيطان للمصاب محمد شتيوي خلال الفعالية التي نُظمت في أراضي منطقة الدوير ببلدة بيت ليد، والتي جاءت احتجاجاً على محاولات المستعمرين إقامة بؤرة استعمارية على أراضي كفر قدوم المجاورة. وشارك في الفعالية هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وبلديتا كفر قدوم وبيت ليد، وحركة فتح، وفصائل العمل الوطني، ولجان المقاومة الشعبية، وسط انتشار مكثف لقوات الاحتلال التي قمعت المشاركين وأطلقت الرصاص وقنابل الغاز، ما أدى إلى وقوع إصابات بين المواطنين.

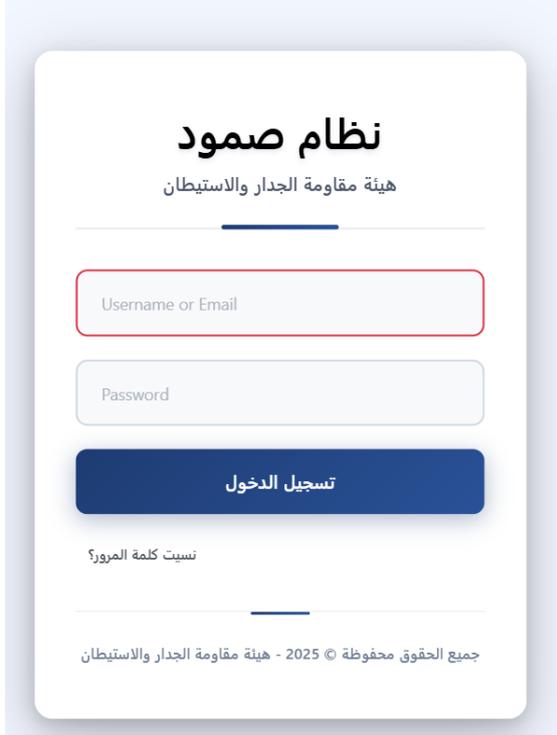


12 تشرين ثاني، 2025: شارك الوزير مؤيد شعبان، رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، في أعمال المؤتمر الدولي الأول لحوكمة الأراضي والمياه الذي عقد يوم الأربعاء 12 تشرين الثاني 2025 في جامعة القدس - الحرم الرئيسي، تحت شعار "نحو إدارة متكاملة ومستدامة للموارد". نُظِم المؤتمر بالشراكة بين جامعة القدس ومركز أبحاث الأراضي وسلطة الأراضي الفلسطينية، وبالتعاون مع عدد من المؤسسات المحلية والدولية، منها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، وسلطة المياه، ووزارة الزراعة، وبرنامج Land@Scale بدعم من الممثلة الهولندية في فلسطين.



على صعيد تكنولوجيا المعلومات

في إطار سعي الهيئة إلى تطوير بنيتها المؤسسية وتعزيز كفاءة أدائها الإداري والميداني، واصلت دائرة تكنولوجيا المعلومات خلال العام 2025 تنفيذ مجموعة من المشاريع التقنية والتطويرية التي هدفت إلى تحديث البنية الرقمية للهيئة، وتعزيز أمن المعلومات، وتطوير الأنظمة الإلكترونية الداعمة لعمل الدوائر المختلفة. وقد أسهمت هذه الجهود في تحسين جودة الخدمات الداخلية، ورفع كفاءة إدارة البيانات والملفات، وتوفير بيئة تقنية أكثر أماناً واستجابة لمتطلبات العمل، بما يواكب التوسع المتزايد في مهام الهيئة ودورها في دعم صمود المواطنين في المناطق المهتدة بالاستيطان.



- إطلاق المنظومة الإلكترونية لمعالجة دعم الصمود عبر نظام "صمود" من خلال الرابط الرسمي (somoud.cwrc.ps)، ليشكّل الركيزة الرقمية لإدارة ملفات دعم صمود المواطنين في المناطق المهتدة بالاستيطان، بما أحدث نقلة نوعية في كفاءة العمل الإداري والميداني وتسريع إجراءات دراسة الطلبات واتخاذ القرارات.
- رفع الكفاءة التشغيلية للنظام من خلال تقليص زمن معالجة الملفات، وتسهيل عمليات البحث والأرشفة واستخراج المعلومات، وإتاحة دراسة الملفات مسبقاً من قبل الأطراف المعنية قبل اجتماعات اللجنة العليا، الأمر الذي أسهم في تحسين جودة التوصيات ودقة القرارات.
- تعزيز أمن البيانات عبر استضافة النظام وخوادمه بالكامل على السحابة الحكومية التابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يضمن أعلى مستويات الحماية والأمان ويحدّ من مخاطر ضياع أو تلف البيانات والملفات.
- تطوير البنية البرمجية للنظام من خلال بناء أكثر من 15,000 سطر برمجي تقني لتخصيص المنصة بما يتلاءم مع الاحتياجات الإدارية والقانونية لعمل الهيئة.
- تحقيق الشمولية الإدارية للنظام عبر تغطية جميع الدوائر والأقسام واللجان المعنية بملفات دعم صمود المواطنين، مع اعتماد منظومة صلاحيات متقدمة تضمن انسيابية العمل والحفاظ على سرية البيانات.
- تأهيل الكوادر البشرية من خلال تدريب أكثر من 20 موظفاً من مختلف الأقسام والدوائر على استخدام النظام وإدارة عملياته بكفاءة.
- الانتهاء بنجاح من عطاء أجهزة الجوال والاتصالات وتنفيذ عملية التوريد وفق كشوفات مدققة ومعتمدة.

- تطوير غرفة السيرفرات وفق معايير السلامة والأمان العالمية، بما يشمل تركيب أنظمة الحماية من الحرائق، ونظام دخول آمن، وأنظمة التكييف الخاصة، إضافة إلى تعزيزها بأجهزة شبكات متخصصة بالحماية والتخزين.
- تطوير آلية لتنفيذ قرار مجلس الوزراء ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بإجراء نسخ احتياطية خارجية لبيانات الهيئة وتسليمها للجهات المختصة لضمان استمرارية العمل وحماية المعلومات.
- تحسين بيئة العمل الداخلية من خلال تعزيز التنوع في الكوادر الوظيفية والاستفادة من تنوع الخبرات والمهارات والقدرات داخل الهيئة.
- تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة وجعله أكثر تفاعلية عبر إضافة أقسام جديدة، من بينها موقع خاص بالشؤون الإدارية والبرنامج القانوني الخاص بمحامي الهيئة.

- تطوير نظام الشؤون الإدارية (فونيكس) بما يتلاءم مع طبيعة عمل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان واحتياجاتها الإدارية وفق الأصول المعتمدة .
- تعزيز الربط الشبكي بين المديریات ومكتبي الشمال والجنوب ضمن الشبكة المحلية للهيئة، بما يتيح لموظفي المديریات الوصول إلى الخدمات والأنظمة الداخلية أسوة بموظفي المقر الرئيسي، مع الحفاظ على معايير الأمن وحماية البيانات.
- التطوير على قاعدة البيانات التي يتم من خلالها ادخال حركات قسم الحركة بما يلي احتياج الهيئة.
- البدء بتجهيز برنامج اللوازم العامة الخاص بجد

- الأصول الموجودة في مقر الهيئة والمديریات حيث تم الذهاب الى المديریات لجرد الأصول بها وفي مقر الهيئة.
- استلام رخص تخزين سحابية من وزارة الاتصالات وتوزيعها على بعض الإدارات العامة لحفظ البيانات سحابيا عليها كنسخة احتياطية بالإضافة الى استلام رخص رسمية ببرامج معينة وتثبيتها على السيرفرات الخاصة بنا وتثبيتها على أجهزة موظفي الهيئة بحيث تكون رسمية.
- بناء على تعليمات وزارة النقل والمواصلات تم تطبيق نظام تحديد المواقع (GPS) على جميع المركبات في هيئة الجدار والاستيطان وتم عمل قاعدة بيانات قابلة للتحديث بشأن حالة كل مركبة.

على صعيد التخطيط الاستراتيجي

- انتهت الوحدة من إعداد الإطار الاستراتيجي للخطة الإستراتيجية لعمل هيئة مقاومة الجدار والاستيطان للأعوام 2024-2028
- انتهت الوحدة من إعداد خطة الطوارئ المتعلقة بالعام 2025
- انتهت الوحدة من إعداد إطار تحليل الواقع كمدخل للخطة الاستراتيجية للهيئة
- انتهت الوحدة من تحديث جدول المؤشرات، والمؤشرات الأساس لإغراض إكمال عملية الإعداد للتقييم والمتابعة 2024-2028

على صعيد الرقابة الإدارية والشكاوى

- أتمت الوحدة عملية وضع خطة تنفيذية هيكلية و تخصيص مكتب وتعزيز الطاقم البشري بموظفين جديدين
- استمرت الوحدة عملية باستقبال الشكاوى وفق الإجراءات القانونية المعمول بها.
- أتمت الوحدة عملية التواصل مع الادارة العامة للشكاوى في الامانة العامة لمجلس الوزراء و تفعيل النظام المحوسب المركزي للشكاوى
- تم استلام شكاوى و لعمل بها حسب الأصول.
- وعلى صعيد الرقابة الإدارية، واصلت الدائرة عملية الرقابة على كل العمليات الإدارية التنفيذية في الهيئة
- استلمت الدائرة تقارير ديوان الرقابة الإدارية حسب الأصول
- شاركت الدائرة بشكل متواصل في لجان دعم الصمود، من أجل ضبط العملية حسب الأصول
- شاركت الدائرة بشكل متواصل في لجان التحقق والتحقيق والاستماع المرتبطة بإجراءات الضبط الوظيفي.

أبرز صور اللقاءات



رام الله، 3 حزيران، 2025: رئيس الهيئة يسلم سيادة
الرئيس محمود عباس التقرير السنوي لهيئة مقاومة الجدار
والاستيطان.

جاء ذلك خلال استقبال سيادته، في مقر الرئاسة بمدينة
رام الله، رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الوزير
مؤيد شعبان، ووفد الهيئة.



رام الله، 3 حزيران 2025: لقاء معالي رئيس الهيئة وكادر الهيئة بدولة رئيس الوزير محمد مصطفى، والذي بدوره بحث مع طاقم من هيئة مقاومة الجدار والاستيطان برئاسة رئيس الهيئة مؤيد شعبان، سبل النهوض بالمقاومة الشعبية، وتعزيز صمود المواطنين في المناطق المستهدفة من الاحتلال ومستوطنيه.



رام الله، الأحد، 27، آب، 2025: من استقبال سفير دولة فلسطين لدى جمهورية الصين الشعبية، معالي السفير د. جواد عواد وطاقم السفارة، رئيس هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الأخ مؤيد شعبان والوفد المرافق له المشارك في جلسات الحوار بين البرلمانات العربية والبرلمان الصيني.



رام الله، 9 كانون أول، 2025: خلال لقاء عقده الوزير مؤيد شعبان مع الأمين العام للجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم د. جهاد رمضان، ناقشا خلاله قضايا حماية الحقوق التعليمية والتربوية لأبناء شعبنا في المناطق المستهدفة، وذلك في إطار يستند إلى معايير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو"، وأحكام القانون الدولي ذات الصلة، بما يعزز الجهود الوطنية الرامية إلى صون الحق في التعليم وضمان استدامته في مواجهة سياسات الاحتلال.



رام الله 22 كانون ثاني، 2025: لقاء رئيس وكادر هيئة
مقاومة الجدار والاستيطان السيد روجي فتوح، رئيس
المجلس الوطني، ونقاش المستجدات الميدانية.

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان : هيئة مستقلة تتبع منظمه التحرير الفلسطينية وتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات لتحقيق أهدافها ويرأسها حاليا الوزير مؤيد شعبان. تتطلع الهيئة إلى وطن خال من الجدار والاستيطان ينعم بالحرية والاستقلال وتسعى في سبيل ذلك إلى العمل على تطبيق القرارات الدولية بشأن الجدار والاستيطان والاحتلال وتثبيت حق شعبنا في أرضه وممتلكاته وثرواته الطبيعية .